

قياس آثار علاقة تذبذبات أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠٠٠) دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL

إعداد
د/ أحمد محمد رفعت خميس فؤاد
أستاذ الاقتصاد المساعد
كلية النهضة للصيدة والعلوم الطبية

المخلص:

تسعي هذه الدراسة لقياس اتجاه وتحليل سببية العلاقة وطبيعتها فيما بين آثار تذبذبات أسعار النفط وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - حجم الإنفاق العام - معدلات البطالة) في المملكة العربية السعودية خلال فترة دراسة نموذج العينة (٢٠١٩-٢٠٠٠)، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) Autoregressive Distributed Lag واختبار جذر الوحدة لـ ديكي فولر الموسع (ADF) لقياس استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات العينة، وتطبيق اختبار (Cusum Test) لاستقصاء الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج، واختبار (Heteroskedasticity Test) لتحليل مدي اختلاف التباين للبواقي، واختبار (Breusch-Godfrey Test) لتقييم صحة افتراضات تطبيق نماذج الانحدار علي سلسلة البيانات المتاحة، واختبار (Jarque-Bera Test) لتحديد اقتراب مميزات النزعة المركزية للنموذج وتأكيد الفرضية المنعدمة.

ولقد أظهر التحليل القياسي للدراسة إلى أن تذبذبات أسعار النفط (المتغير المستقل) تؤثر إيجابياً على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (المتغير التابع) حيث كانت النتائج دالة إحصائياً في ظل وجود علاقة أثر معنوية طردية متوسطة بينهما خلال المدي الزمني طويل الأجل، كما أن التقلبات السعرية للنفط (المتغير المستقل)

تؤثر إيجابياً على حجم الإنفاق العام (المتغير التابع) حيث كانت النتائج دالة إحصائياً في ظل وجود علاقة أثر معنوية طردية قوية، كما أن التغيرات السعرية للنفط (المتغير المستقل) لا تؤثر علي معدلات البطالة (المتغير التابع)، فكانت غير دالة إحصائياً في ظل علاقة معنوية ضعيفة ذات أثر إيجابي يجمع بين هذين المتغيرين من خلال دراسة نموذج العينة.

الكلمات المفتاحية: تدبذبات أسعار النفط، نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حجم الإنفاق العام، معدلات البطالة.

Abstract:

This study endeavors to investigate the direction, causality, and intrinsic nature of the relationship between oil price fluctuations and key macroeconomic indicators—specifically real GDP growth, public expenditure, and unemployment rates—in the Kingdom of Saudi Arabia during the period 2000–2019. Methodologically, the research adopts the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) framework, supported by the Augmented Dickey-Fuller (ADF) unit root test to examine the stationarity of the time series variables. In addition, the Cusum Test is employed to assess the structural stability of the estimated parameters, the Heteroskedasticity Test to evaluate variance consistency in the residuals, the Breusch-Godfrey Test to validate the underlying assumptions of regression modeling in time-series analysis, and the Jarque-Bera Test to verify the normality of residual distributions and confirm the null hypothesis.

The empirical findings indicate that oil price fluctuations (independent variable) exert a statistically significant and positive influence on real GDP growth (dependent variable), reflecting a moderate yet robust long-term association. Similarly, oil price volatility demonstrates a statistically significant and strong positive effect on public expenditure (dependent variable). By contrast, variations in oil prices exhibit no statistically significant impact on unemployment rates (dependent variable), with results revealing only a weak and insignificant positive linkage between the two variables over the study horizon.

Keywords: Oil price fluctuations; Real GDP growth; Public expenditure; Unemployment rates.

المقدمة:

يعد النفط أهم السلع الاستراتيجية التي تؤثر بشكل مباشر علي كافة مناحي البيئة الاقتصادية، مما ينعكس بدوره سلبيًا وإيجابيًا علي كافة المؤشرات الاقتصادية الكلية خاصةً للدول النفطية، فالثروة البترولية هي أعلى المقومات الرئيسة للتنمية الاقتصادية المستدامة لديها، وبالرغم من ذلك فالاعتماد كليًا عليه في تمويل البرامج التنموية والعمل علي زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والتوسع في حجم الإنفاق العام، وحل معضلة البطالة جعل تلك البلدان - التي تنسم بالريعية لارتباطها جذريًا بتقلبات أسواق النفط- في مأزقٍ اقتصادي دوماً بسبب استمرار لعدم استقرار أو ثبات تلك الأسعار.

وتتباين آثار حدة تذبذبات أسعار النفط على البلدان المُصدرة له علي حسب نسبة مساهمة تلك القطاعات النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بالقطاعات الأخرى، فالبلدان التي تعتمد النفط المصدر الرئيس لتمويل النفقات العامة -والمملكة العربية السعودية كانت واحدةً منها- يتصف اقتصادها بكونه أحادي الجانب، لذلك تتضح آثار هذه التقلبات السعريّة جليًا من خلال النشاطات الاقتصادية لها.

وخلال العقدين الماضيين كانت هناك تقلبات حادة صعودًا وهبوطًا في أسعاره خاصةً ما بين عامي (2014-2015)، مما أثر بدوره سلبيًا على كافة الدول المنتجة، وتحديدًا على المملكة العربية السعودية التي تُصنّف كأكبر الدول المصدرة للنفط عالميًا، والتي بدأت تتحول مؤخرًا للإيرادات غير النفطية تدريجيًا لتشكل الإيرادات البترولية ٤٢% فقط من إجمالي حجم الإيرادات العامة للدولة في عام ٢٠١٩.

في ظل وجود العديد من الدراسات السابقة في ذات السياق، ولم تتطرق أيًا منها إلى تحليل سببية العلاقة وطبيعتها واتجاهها فيما بين قياس تذبذبات أسعار النفط وتحقق آثارها على نفس المتغيرات الاقتصادية الكلية التي اختصت بها تلك الدراسة، (نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حجم الإنفاق العام، معدلات البطالة)، لكنها ركزت أمّا على بعض المتغيرات فقط دون غيرها أو اختلف نموذج الحالة التطبيقية (الدولة)،

أو الحدود الزمنية، كما لم تجمع كافة متغيرات هذه الدراسة للوصول لنفس فرضيات هذه الدراسة، وتحقيق هدفها، ونتيجتها.

مشكلة الدراسة:

إزاء وجود فجوة ظهرت واتضحت جلية في كافة الدراسات السابق عرضها، ولم يتم علاجها أو حلها أو تغطيتها من ذات المنظور القياسي لهذه الدراسة، فمن هنا تظهر مشكلة الدراسة، والتي يمكن صياغتها في السؤال الرئيس الآتي: ماهية أسباب قياس، وتحليل طبيعة العلاقة، واتجاهها لآثار تذبذبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - حجم الإنفاق العام - معدلات البطالة) في المملكة العربية السعودية؛ وكيفية طرق قياسها؟ والتي يتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية: - ما هي آثار تقلبات أسعار النفط على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي؛ في ظل حساب درجة وقوة الارتباط فيما بينهما؟ وكيف يمكن بحث وجود علاقة معنوية رياضية أو إحصائية تجمع كافة متغيرات الدراسة معاً؛ وما الأدوات الملائمة لقياس ذلك؟ وماهية الأطر المقترحة لمعالجة الاختلالات الهيكلية الريعانية لدولة نفطية كالسعودية خلال فترة دراسة نموذج العينة؟

• فرضية الدراسة:

من خلال طرح تساؤلات مشكلة الدراسة، تنبثق فرضياتها كالتالي:

- ١- لا توجد ثمة علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية أو إحصائية أو رياضية بين تذبذبات أسعار النفط العالمية وبين نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المملكة العربية السعودية.
- ٢- لا توجد ثمة علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية أو إحصائية أو رياضية بين تقلبات أسعار النفط وبين حجم الإنفاق العام.
- ٣- لا توجد ثمة علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية أو إحصائية أو رياضية بين التغيرات السعرية للنفط وبين معدلات البطالة.
- ٤- لا يوجد ارتباط ذاتي بين بواقي السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة.

• هدف ومنهجية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق فرضياتها وإثبات صحتها من عدمه أو تحقق الفرض البديل، وسوف يكون ذلك من خلال قياس اتجاه وطبيعة العلاقة فيما بين آثار تذبذبات أسعار النفط وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية خلال فترة دراسة نموذج العينة باستخدام مجموعة من الأساليب القياسية الإحصائية الملائمة للنموذج.

أولاً: المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على جمع معظم البيانات والمعلومات والاحصاءات المتوفرة من غالبية المصادر المتاحة والمتخصصة في ظل تطبيق الملاحظة الدقيقة للتعرف على طبيعة واتجاه وقياس آثار التذبذبات للأسعار النفطية في الأسواق على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية خلال فترة دراسة نموذج العينة البحثية.

ثانياً: المنهج الكمي القياسي الذي يعرض تذبذبات أسعار النفط في الأسواق خلال الحدود الزمنية للبحث، ويبحث أثر انعكاس ذلك بشكل مباشر على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، حجم الإنفاق العام، مؤشرات البطالة، وذلك من خلال استخدام أدوات وآليات التحليل الإحصائي في الجانب التطبيقي من الدراسة لتحديد وتحليل صيغة العلاقة وسببيتها التي تجمع فيما بين هذه المتغيرات المستقل والتابعة؛ واتجاه كلاً منهما نحو الآخر، ويهدف الجانب التطبيقي إلى محاولة إثبات أهمية دراسة آثار تذبذبات أسعار النفط على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي.

• أهمية الدراسة:

تتضح الجدوى الرئيسية في تحديد فاعلية وقياس الآثار المنعكسة من تذبذبات أسعار النفط في الأسواق العالمية على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (نمو الناتج

المحلي الإجمالي الحقيقي - حجم الإنفاق العام - معدلات البطالة) خلال المدي الزمني طويل الأجل.

- وحيث برزت تلك الأهمية من خلال عدم البحث أو التعرض لذات موضوع الدراسة من حيث نفس متغيراتها الاقتصادية الكلية، كما لم تربط إحدى هذه النظريات أو الدراسات السابقة بقياس آثار سببية هذه العلاقة وتحديد اتجاهها وطبيعتها على الاقتصادات التي تتسم بالريعية كالاقتصاد المملكة العربية السعودية تحديداً.

• حدود الدراسة:

(أ) **الحدود المكانية:** يحدد دراسة آثار تذبذبات أسعار النفط على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية كنموذج تطبيقي لأكبر الدول النفطية لتوضيح صيغة وسببية واتجاه العلاقة فيما بين متغيرات العلاقة.

(ب) **الحدود الزمنية:** تحدّد آثار التغيرات السعريّة للنفط على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للمملكة العربية السعودية خلال المدي الزمني طويل الأجل (٢٠٠٠-٢٠١٩)، ولقد انتقت الدراسة هذه الفترة تحديداً للعديد من التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية خلالها، فضلاً عن عدد سنوات كثيرة متصلة لتحليل سلسلة زمنية طويلة المدي لتحقيق الفرضيات، وأخذ الفروق الأولى لتحقيق من كون السلسلة الزمنية ساكنة بعد أخذ الفروقات.

(ج) **الحدود الموضوعية:** تحدّد الجوانب البحثية لموضوع الدراسة آثار التذبذبات لسعر برميل النفط الخام العربي الخفيف مقوماً بالدولار الأمريكي خلال المتوسطات السنوية للأسعار العالمية-كمتغير مستقل- وقياس آثار هذه التقلبات السعريّة على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي ولقد تم اختيار ثلاث متغيرات فقط من المتغيرات الاقتصادية الكلية -كمتغيرات تابعة- وهي (نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حجم الإنفاق العام، ومعدلات البطالة) في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٩).

• خطة الدراسة:

سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة أقسام رئيسة، وذلك على النحو الآتي: الأول يتناول الأطر العامة لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، والثاني: يبحث آثار تذبذبات أسعار النفط في الأسواق على معدلات النمو الاقتصادي، والثالث: يوضح طبيعة العلاقة وقوتها بين تقلبات الأسعار النفطية وبين حجم الإنفاق العام، والرابع: يقيس أثر تغير أسعار النفط على مؤشرات البطالة في المملكة العربية السعودية، والخامس: يعرض الجانب التطبيقي للتحليل الإحصائي القياسي لمتغيرات الدراسة، واستخدم الأساليب الملائمة لقياسها.

• نتائج الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

1 - دراسة (قلي، محمد، ٢٠٢١): آثار صدمات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي الكلي لاقتصادات منظمة الأوبك: دراسة قياسية باستخدام نماذج PVAR ونماذج PVECM هدفت إلى تحليل أثر صدمات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي الكلي لاقتصادات منظمة OPEC خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٨ باستخدام نماذج الأشعة الذاتية للبيانات المدمجة PVAR ونماذج تصحيح الخطأ للبيانات المدمجة PVECM؛ إلى جانب تحليل علاقات التوازن القصيرة والطويلة الأجل بين تقلبات أسعار النفط ومؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي لدول OPEC.

أظهرت نتائج التقدير لنماذج PVAR أن تقلبات أسعار النفط لا تؤثر على المتغيرات الحقيقية في الأجل القصير، كالنمو الاقتصادي الحقيقي وأسعار الصرف الحقيقية؛ في حين يقتصر تأثيرها فقط على المعروض النقدي، بينت نتائج التقدير لنماذج PVECM وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين تقلبات أسعار النفط والاستثمار الأجنبي المباشر، بالمقابل أظهرت النتائج وجود علاقة سببية قصيرة الأجل ذات دلالة إحصائية لتأثير صدمات أسعار النفط على كلاً من إجمالي الطلب المحلي والواردات.

٢- دراسة (محمد، فاطمة أحمد حسن، ٢٠٢١): دراسة قياسية لمقارنة أثر تقلبات أسعار النفط علي مكونات الإنفاق الكلي في الاقتصاد السعودي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تغيرات أسعار النفط وبين مكونات

الإنفاق الكلي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٨، لتحديد أي من مكونات الإنفاق الأكثر ارتباطاً بتغيرات أسعار النفط لتقييم أداء السياسات المالية المتبعة في المملكة خلال تلك الفترة، وتوصلت إلي وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة قيمته (٠.٥٢) بين تغيرات متوسط أسعار النفط وبين الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي، وعلاقة ارتباط طردية متوسطة أيضاً بين متوسط الأسعار وبين الإنفاق الاستهلاكي الخاص قيمتها (٠.٤٣)، وعلاقة طردية متوسطة إلى قوية بين متوسط الأسعار وبين الإنفاق الاستثماري الحكومي تقدر بنحو (٠.٦٥)، وعلاقة عكسية متوسطة إلى قوية بين متوسط الأسعار وبين الإنفاق الخارجي في المملكة تقدر بنحو (٠.٦٧).

٣- دراسة (الجابري، قصي عبود فرج، الجناني، عمار، نعيم زغير ٢٠٢٠): تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في استجابة السياسة المالية للمملكة العربية السعودية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧)، تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط الخام واستجابة السياسة المالية في المملكة العربية السعودية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧) باستعمال نموذج NARDL، فضلاً عن معرفة مدى تأثير حصول صدمة في أسعار النفط الخام على استجابة السياسة المالية للمملكة العربية السعودية؛ وتوصلت إلي وجود علاقة طردية غير خطية طويلة الأجل بين تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية واستجابة السياسة المالية في المملكة العربية السعودية.

٥- دراسة (مني، شهرة، بلعزوق، نور الهدي، ٢٠١٩): انعكاسات تقلبات أسعار البترول على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر والسعودية (٢٠١٠-٢٠١٧): تهدف هذه الدراسة إلي معرفة أثر التغير في أسعار البترول علي فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات، النمو الاقتصادي)، وذلك في خضم القلق المتزايد بشأن تطورات أسعار البترول وتداعياته علي متغيرات كلاً من الاقتصاد الجزائري والسعودي،

الذين يعتبران من أهم منتجي ومصدري البترول في العالم. وقد توصلت إلى أن فعالية السياسة النقدية للجزائر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧ تتأثر بتقلبات أسعار البترول، على عكس السياسة النقدية للمملكة العربية السعودية لاعتمادها على الصادرات غير البترولية.

٦- دراسة (المصباح، عماد الدين، المرعي، محمد، ٢٠١٨): تأثير تغيرات أسعار النفط في الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية: سعت هذه الدراسة إلى تتبع تأثير تغيرات أسعار النفط في أهم متغيرات الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية، باعتبارها دولة.

٧- دراسة (ساطور رشيد، ناصري مروة، ٢٠١٨): العلاقة السببية بين تذبذبات أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية - حالة الجزائر للفترة ١٩٧٠-٢٠١٤ تسعى هذه الدراسة لتحليل العلاقة السببية بين تذبذبات أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٤ باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصلت إلى وجود علاقة سببية بين عناصر الميزان التجاري (الصادرات والواردات) وأسعار النفط في المدى الزمني قصير الأجل، كما أوضحت غياب هذه العلاقة بين بقية المتغيرات (التضخم، البطالة، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي) على أسعار النفط، أهم نتيجة يمكن استخلاصها: أن الزيادة في أسعار النفط سيؤدي إلى نتائج إيجابية على المدى القصير، لكن ستتكد خسائر جسيمة على المدى البعيد.

تعتمد بشكل أساسي على النفط في اقتصادها وميزانيتها، وشملت بيانات الدراسة الفترة ١٩٨٠ - ٢٠١٥ باستخدام أساليب قياسية متنوعة، ولا سيما أسلوب الانحدار الذاتي والاختبارات المرتبطة به سببية Toda - Yamamoto ودوال الاستجابة وأسلوب الانحدار الذاتي ذي الابطاءات الموزعة ARDL ومن خلال النتائج يتضح بأن تذبذبات أسعار النفط لها تأثيرات واضحة في التكوين الرأسمالي الحقيقي والمستوى العام للأسعار

(مخفض الناتج) ومعدل نمو الناتج الحقيقي بعلاقة طردية وإلى حد ما مع العرض النقدي.

٨- دراسة (عبد الرحمن، زبيري، ٢٠١٦): أثر تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد (١٩٨٠-٢٠١٤)، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لأسعار النفط على مؤشرات التنمية الاقتصادية؛ كما أن أسعار النفط تتحكم فيها عوامل جيوسياسية واقتصادية، ويؤثر انخفاض أسعار النفط سلباً على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي والبطالة والتضخم.

٩- دراسة (عبد الوهاب، علي شريف، ٢٠٠٦): تقلبات معدل الناتج المحلي الحقيقي السعودي- نظرة تحليلية-مجلة البحوث التجارية- كلية التجارة- جامعة الزقازيق- العدد الأول- المجلد الثامن والعشرون 28/1

١- (Tomader Elhassan, 2021) (Impact of Oil Price Fluctuations on Economic Growth in Saudi Arabia: Evidence from a Nonlinear ARDL Approach.)

بحثت هذه الدراسة التأثير غير المتكافئ لأسعار النفط على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في ١٩٧٠-٢٠٢٠ باستخدام البيانات السنوية من البنك المركزي السعودي، والبنك الدولي، بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة، مع التركيز على تأثير تقلبات أسعار النفط، وقسمت أسعار النفط إلى صدمات سلبية وإيجابية، فأظهرت النتائج دلالة إحصائية للصدمات الإيجابية على المجموع الجزئي لأسعار النفط على المدى القصير والطويل، في حين أن الصدمات السلبية لها أهمية إحصائية طويلة الأجل على النمو الاقتصادي؛ فكان تأثير تلك الصدمات الإيجابية في أسعار النفط أكبر من تأثير الصدمات السلبية على المدى الطويل والقصير، ولم تكن الصدمات السلبية مصدر قلق للاقتصاد السعودي، وكان لمعامل شروط تصحيح الخطأ (١) قيمة سالبة وذات دلالة إحصائية، مما يشير إلى أن تم تصحيح الصدمة في السنوات الماضية خلال عام واحد بنسبة ٥٤٪.

٢- (Fakhri J. Hasanov, Nader AlKathiri, Saad A. Alshahrani and Ryan Alyamani 2020): The Impact of Fiscal Policy on Non-Oil GDP in Saudi Arabia.

وكان غرض هذه الدراسة قياس أثر السياسات المالية في المملكة العربية السعودية على معدلات النمو الاقتصادي غير النفطي، وآثار الإنفاق العام الاستهلاكي والرأسمالي، وأظهرت أن كلاهما له دلالة إحصائية إيجابية في التأثيرات على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي على المدى الزمني طويل وقصير الأجل، ولم تجد الدراسة أي اختلالات هيكلية، أما بالنسبة للعلاقات طويلة أو قصيرة المدى، فأوصت بتعظيم فعالية المالية الحكومية في ظل سياسة دعم وتنمية القطاعات غير النفطية.

٣- (Amgad, I. Mohamed & Others, 2020): The Impact of the Collapse of Oil Prices on Economic Development in Saudi Arabia:

تبحث هذه الدراسة في تأثير صدمات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية والنمو في المملكة العربية السعودية، وكشفت الدراسة عن أسباب انخفاض أسعار النفط وتأثيره عليها الأداء الاقتصادي خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠١٥ ضمن الكميات الضخمة من النفط بدأ الاحتياطي في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج وتصدير النفط الصخري، حتى لو كانت تعتمد على النفط السعودي في نفس الوقت، لذلك يمكن أن يكون هذا العرض الأرخص أفضل للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تستخدم الصين واليابان ودول أخرى، بالإضافة إلى الضغوط السياسية على إيران وروسيا، كما تبحث هذه الدراسة الجدول الزمني للصدمات التي تسببها التقلبات في السعر العالمي للنفط، واستخدمت الدراسة اختبار السببية VAR Pairwise Granger ووظائف الاستجابة النبضية IRF بناءً على نموذج الانحدار التلقائي المتجه VAR تحليل سلوك التقلبات في الأسعار العالمية للنفط، كما تبدو العلاقة بين أسعار النفط والمخرجات في المملكة العربية السعودية أكثر أهمية عندما تستخدم المواصفات غير المتماثلة لنموذج العلاقة بين المتغيرات.

4-(Imad, Yousif, 2018:) Relationship between Oil Price Fluctuation and Macroeconomic performance in Saudi Arabia:

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من العلاقة بين أسعار النفط وبعضها مؤشرات الاقتصاد الكلي للمملكة العربية السعودية من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك وVECM كما تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية من (١٩٧٠-٢٠١٦). واختبار البيانات من أجل الثبات، لتكشف النتائج أن هناك علاقة طويلة الأمد بين أسعار النفط والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي مع تفاعلات ضعيفة على المدى الزمني القصير، وأظهرت النتيجة أن ارتفاع أسعار النفط يرتبط ارتباطاً سلبياً بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى الزمني طويل الأجل، وأن ارتفاع أسعار النفط قد يؤدي إلى انخفاض الطلب على النفط على المدى البعيد، مما سيؤثر سلباً على الإيرادات الحكومية ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. كما تشير نتائج المدى القصير إلى وجود علاقة إيجابية بين أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

٥- (Musa Foudeh, 2017) The Long Run Effects of Oil Prices on Economic Growth: The case of Saudi Arabia:

ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك آثار طويلة المدى لمعدلات نمو أسعار النفط العالمية على مؤشرات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. - إزاء عرض بعض الدراسات السابقة باللغتين العربية والانجليزية وتحليلهم، نجد أن هذه الدراسة قد اختلفت كلياً وجذرياً في استخدام النماذج القياسية التحليلية عن سابقتها، فضلاً عن اختيارها لثلاثة متغيرات تجمع فيما بين السياستين المالية والنقدية، وطول الحدود الزمنية لتسمح بتحليل اتجاه وسببية العلاقة وطبيعتها والتي تجمع بين آثار تذبذبات أسعار النفط في الأسواق العالمية كمتغير مستقل وبين هذه المتغيرات الثلاثة التابعة.

القسم الأول: الأطر العامة لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية

أولاً: الثورة النفطية في المملكة العربية السعودية.

وأصبحت المملكة العربية السعودية واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، ومع ارتفاع أسعار النفط أدى ذلك إلى مزيد من تطوير حقول النفط وزيادة الإنتاج عالمياً، مما أدى لتشبع الأسواق؛ وبالتالي عاودت الأسعار للانخفاض مجدداً؛ فلم تستمر تلك

الفقاعة الاقتصادية وانكمش نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٥٨٪ في منتصف الثمانينات.

وفي ظل التراجع الحاد في سعر برميل النفط الذي وصل إلى حدود ٣٨ دولار للبرميل في عام ٢٠١٥، فقد لجأت السعودية إلى إصدار سندات بغرض الاستدانة لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة، فأصدرت سندات خزانة بقيمة ٥.٣ مليار دولار، ويشكل القطاع البترولي حوالي 45٪ من العائدات الحكومية، و45٪ من الناتج المحلي الإجمالي، 90٪ من عائدات التصدير. (التميمي، ٢٠١٧).

ثانيًا: أهمية عائدات النفط في اقتصاد المملكة العربية السعودية

يعتبر الاقتصاد السعودي اقتصادًا ريعيًا بامتياز، ويتضح ذلك جليًا من خلال قياس مدى حساسية تقلبات معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي إزاء تذبذبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي من بينها متغيرات هذه الدراسة (معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وحجم الإنفاق العام الحكومي، ونسب البطالة).

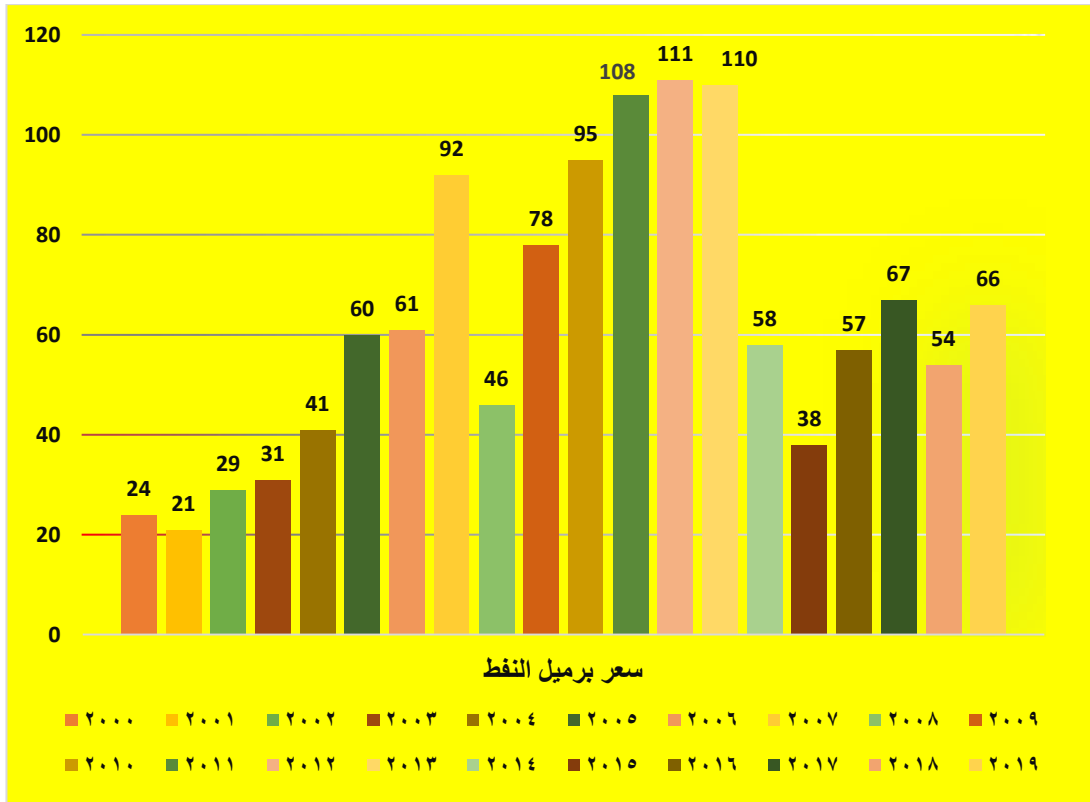
ثالثًا: تقلبات أسعار برميل النفط في الأسواق العالمية في الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٩): تذبذبت أسعار برميل النفط الخام خلال فترة دراسة نموذج العينة عالميًا بدءًا من ٢٤ دولار أمريكي في بداية الفترة بنهاية عام ٢٠٠٠ انتهاءً بـ ٦٦ دولار بنهاية الفترة عام ٢٠١٩، ونظرًا لأن برميل النفط يتم تحديد سعره شهريًا، مما يصعب تحليل المدة الزمنية للدراسة التي تمتد إلى ٢٤٠ سعر للبرميل خلال الحدود الزمنية للبحث، فقد تم أخذ متوسطات الأسعار خلال شهور السنة لسعر برميل النفط بالدولار الأمريكي، ويوضح الجدول الآتي تغيرات هذه الأسعار خلال مدة دراسة نموذج العينة.

جدول رقم (١) متوسط سعر برميل النفط بالدولار الأمريكي خلال فترة دراسة نموذج
العينة

السنوات	متوسط سعر برميل النفط بالدولار
2000	24
2001	21 ▼
2002	29 ▲
2003	31 ▲
2004	41 ▲
2005	60 ▲
2006	61 ▲
2007	92 ▲ ▲
2008	46 ▼ ▼
2009	78 ▲
2010	95 ▲
2011	108 ▲
2012	111 ▲
2013	110 ▼
2014	58 ▼ ▼
2015	38 ▼
2016	57 ▲
2017	67 ▲
2018	54 ▼
2019	66 ▲

المصدر: الموقع الرسمي لمنظمة الدول المصدرة للنفط الأوبك (سنوات متتالية)

شكل رقم (١) متوسطات أسعار برميل النفط بالدولار الأمريكي خلال فترة دراسة النموذج



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على البيانات الواردة في الجدول رقم (١)

ويلاحظ من الجدول السابق التذبذبات الضخمة في أسعار برميل النفط خلال فترة دراسة نموذج العينة حيث قسمت الدراسة علي النحو التالي: الفترة من (٢٠٠٠-٢٠٠٤) فكان السعر (٢٤-٤١)، وكان تحرك السعر طبيعيًا إلي حد كبير في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج والثبات النسبي لمعدلات التضخم العالمي وحجم الطلب الكلي المتوازن علي النفط خلال تلك الفترة، ثم بين عامي (٢٠٠٥-٢٠٠٦) بدأت بوادر ظهور فقاعة أزمة الرهون العقارية بنهاية عام ٢٠٠٤ مما أظهر زيادة كبيرة وغير متوقعة بنحو ١٩ دولار في سنة واحدة من (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، ثم توسعت تلك الأزمة في فبراير ٢٠٠٧، حيث قفز سعر برميل النفط من ٦٠ إلي ٩٢ دولارًا بزيادة ٣٢ دولار في البرميل الواحد في ذات السنة، وعاود الهبوط مجددًا في عام ٢٠٠٨ فوصل السعر

إلى ٤٦ دولارًا وفَقَدَ من سعره ٥٠%، ومع نهاية عام ٢٠٠٩ حتى مستهل عام ٢٠١٠ قفز سعر البرميل مرة أخرى من ٤٦-٩٥ دولار. (الدليمي، ٢٠١٨)

وترجع أسباب ذلك إلى العديد من العوامل، فقد أصبح عدد البنوك المنهارة في الولايات المتحدة بنهاية هذا العام ١٤٠ بنكًا في أكبر اقتصادات العالم، ثم استقر سعر برميل النفط نسبيًا وتحرك بشكل طبيعي بين عامي (٢٠١١-٢٠١٣) بين (١٠٨-١١٠) دولارًا للبرميل الواحد، وبين عامي (٢٠١٤-٢٠١٥) كان هناك تراجع حاد سجلته أسعار النفط في الأسواق العالمية، فقد سجل سعر البرميل (٥٨-٣٨) دولار، حيث فقد نحو ٤٠% من قيمته منذ مطلع شهر يونيه عام ٢٠١٤ نتيجة وفرة كمية المعروض النفطي وضعف حجم الطلب الكلي العالمي، فضلًا على العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على روسيا نتيجة تدخلها في الأزمة الأوكرانية وضم شبه جزيرة القرم إلى أراضيها. (الصكوح، ٢٠١٥)

القسم الثاني: أثر تذبذبات أسعار النفط على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

أولاً: تطوّر معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

تعد معدلات النمو الاقتصادي من المصطلحات الاقتصادية الهامة، حيث اقترن الحديث عنه بظهور النظام الرأسمالي، والتطوّر التكنولوجي الصناعي، وما صاحب ذلك من تغييرات تقنية وتراكمات رأسمالية، مما أحدث تحولات جذرية في كافة دول العالم، واستحوذ علي جانب كبير من الدراسات والأبحاث الاقتصادية ابتداءً من ظهور المدرسة الكلاسيكية والكلاسيكيون الجدد والنقديون، والكينزيون والكينزيون الجدد، وحاول الفكر الاقتصادي المعاصر إيجاد ماهية تفسير آليات ومحددات النمو الاقتصادي وأنماطه للوصول للمعدلات المثلى له من قبل الجهات الاقتصادية للدول. (آل درويش، ٢٠٢٠)

كما يشير معدل النمو الاقتصادي إلى زيادة حجم الإنتاج أو تحديدًا زيادة كمية الدخل الفردي، وغالبًا ما يتم قياسه عن طريق الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وتفاقت معدلات النمو.

ثانياً: استعراض معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة دراسة النموذج.

يوضح الجدول التالي نسب معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة دراسة نموذج العينة، وسوف يتم بحث أسباب تغيرات معدلات النمو الاقتصادي:

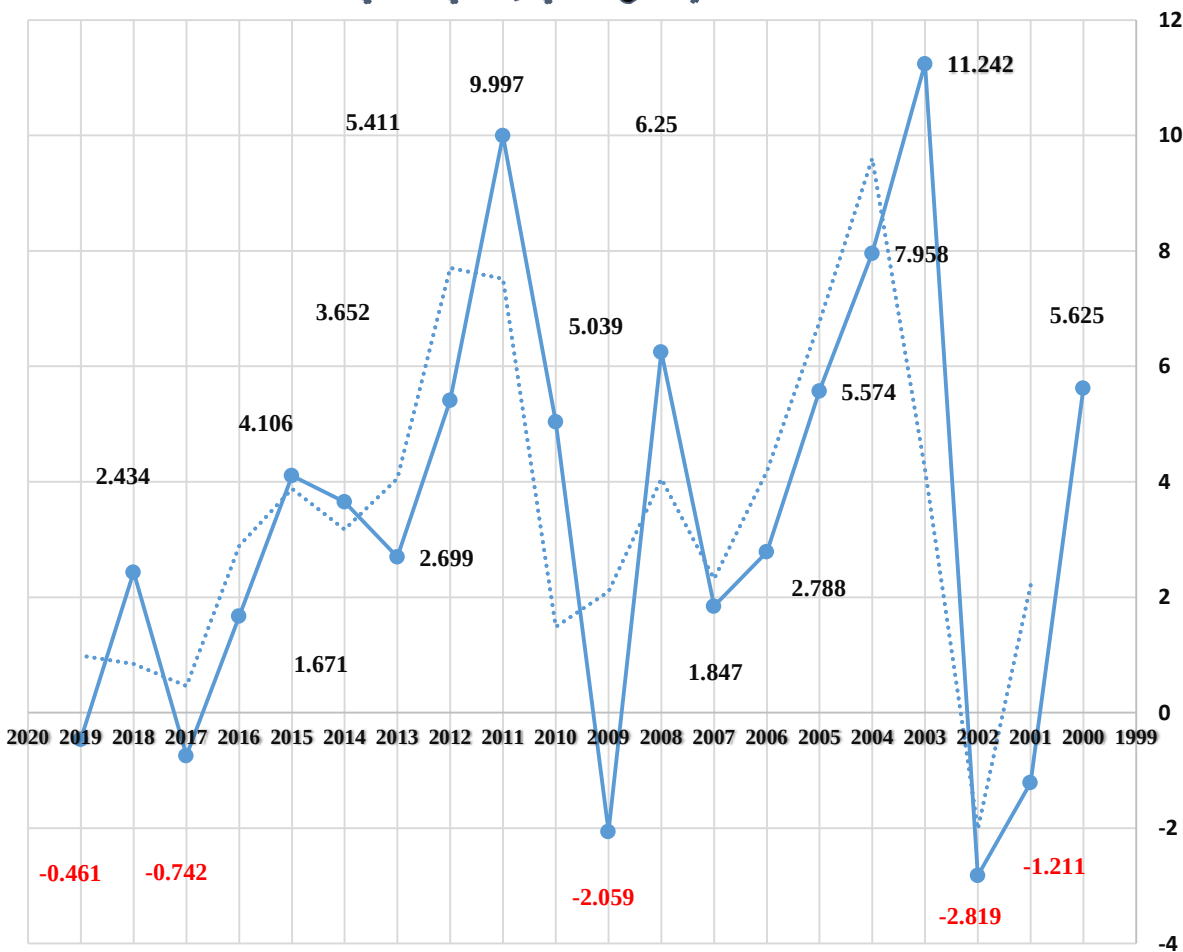
جدول رقم (٢) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

السنوات	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
2000	5.625 %
2001	1.211-↓ %
2002	2.819-↓ %
2003	11.242↑ %
2004	7.958↓ %
2005	5.574↓ %
2006	2.788↓ %
2007	1.847↓ %
2008	6.251↑ %
2009	2.059-↓ %
2010	5.039↑ %
2011	9.997↑ %
2012	5.411↓ %
2013	2.699↓ %
2014	3.652↓ %
2015	4.106↑ %
2016	1.671↓ %
2017	0.742-↓ %
2018	2.545↑ %
2019	0.461-↓ %

المصدر: أعداد نشرة التقارير السنوية للبنك المركزي السعودي (ساما) سنوات متتابعة.

شكل رقم (٢) يوضح معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على البيانات الواردة في الجدول رقم (٢)

عند تحليل البيانات الواردة في الجدول السابق رقم (٢) لتوضيح نسب معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال فترة دراسة نموذج العينة من (٢٠٠٠-٢٠١٩)، فلقد سجلت المملكة في سنة ٢٠٠٠ نسبة معدل النمو الاقتصادي ٥.٦٢٥ %، ثم انخفضت بصورة كبيرة جدًا إلى -١.٢١١% في نهاية عام ٢٠٠١ بعد انعكاس أحداث الحادي عشر من سبتمبر على أصداء الاقتصادات العالمية، وتراجع واردات

النفط الخام - في ظل ارتفاع سعره- مع انخفاض حجم الطلب الأمريكي آنذاك.
(Foudeh,2017)

وفي عام ٢٠٠٢ وعلى الرغم من الارتفاع نسبياً لسعر برميل النفط الخام عالمياً، لكنه قد تفاقمت هوة الانخفاض الحاد لمعدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية حيث سجل- ٢.٨١٩، فمع نهاية تلك السنة لمحت الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا لغزو العراق التي بدأ بالفعل في مارس ٢٠٠٣، مما انعكس أثره بالفعل على معدلات النمو الاقتصادي السعودي حال كون العراق عضو مؤسس في منظمة الأوبك ودولة متاخمة للسعودية، فضلاً عن تفاقم الأزمة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية خلال منتصف عام ٢٠٠٢. (الأمين، ٢٠٢٠)

وعلى الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي خلال عام ٢٠٠٣، ولكن قد قفزت معدلات النمو الاقتصادي في السعودية قفزة ضخمة للغاية بزيادة قدرها ١٤.٠٦١% لتسجل أعلى معدل نمو اقتصادي خلال فترة نموذج العينة الدراسة، والتي تمتد لعشرون عاماً، حيث سجلت نسبة معدل النمو ١١.٢٤٢%، ويرجع ذلك إلي تنامي كافة المؤشرات الاقتصادية الكلية لدي دول منطقة آسيا والمحيط الهادي (إسكاب) والتي تضم ٥٣ دولة. (عطية، ٢٠١٨)

وعاودت معدلات النمو الاقتصادي السعودي الانخفاض مجدداً في عام ٢٠٠٤ فانخفضت بنسبة ٣.٢٨٤% لتسجل ٧.٩٥٨%، على الرغم من زيادة سعر برميل النفط ١٠ دولارات، إلا أن تراجع معدلات النمو السعودي خلال هذا العام كان يعزي إلى انعكاس التأثيرات السلبية الناجمة عن تفاقم حرب الخليج الثانية، مع تفشي مرض سارس، وزيادة حدة التنافس على الاستثمار، في ظل الاضطرابات في سعر صرف سلة العملات الأجنبية، وارتفاع أسعار الموارد في الأسواق العالمية، وزيادة تكلفة بعض وسائل الإنتاج.

وعلى نفس النهج تراجع معدل النمو الاقتصادي السعودي بنسبة ٢.٣٨٤% ليسجل ٥.٥٧٤% في عام ٢٠٠٥، ولكنه ما زال جيداً بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي العالمي، وكان يعزي ذلك إلى قرار منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) خلال الربع

الأخير من العام بتخفيض حصصها من إنتاج النفط في ظل انخفاض حجم الطلب الكلي، كما انخفضت معدلات نمو التجارة البينية الدولية من ٨.٧% إلى ٧.٤%، مما انعكس بدوره على انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. وواصلت معدلات النمو الاقتصادي السعودي الهبوط عام ٢٠٠٦ حيث تراجع المعدل بنسبة ٥٠% تقريباً، حيث انخفض ٢.٧٨٦% ليسجل نسبة ٢.٧٨٨%، وكانت هناك عدة عوامل متضافرة أدت لذلك منها بداية انفجار فقاعة الرهون العقارية، والتي تعد من أكبر الأزمات المالية في التاريخ الاقتصادي والتي ألفت بظلالها كاملة في سبتمبر ٢٠٠٨، مع خروج معدلات التضخم العالمية عن نطاق السيطرة بسبب زيادة الأسعار القياسية، وتراجع حجم الإنفاق العالمي للمستهلكين آنذاك. (الجناني، ٢٠٢٠)

وظل الانخفاض مصاحباً لمعدلات النمو الاقتصادي السعودي لعام ٢٠٠٧، حيث انخفض بنسبة ٠.٩٤١% ليسجل نسبة ١.٨٤٧%، في ظل تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي قاطرة الاقتصاد العالمي، ومع اقتراب عوائد السندات من مستويات قياسية منخفضة، وانخفاض معدلات الفائدة العالمية، في ظل احتمالية تفكك منطقة اليورو آنذاك بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية في إيطاليا واليونان وأسبانيا، كما تراجع الميل الحدي للاذخار إلى معدل قياسي منخفض. (زرواط، ٢٠١٤)

وفي سبتمبر ٢٠٠٨ مع تفاقم أزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية ووصولها ذروتها، وتراجع الامبريالية الاقتصادية الأمريكية، قفز معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية قفزة هائلة للغاية، حيث سجل نسبة ٦.٢٥١% بارتفاع قدره ٤.٤٠٤%، بعدما ارتفعت أسعار النفط أكثر من الضعف خلال العقدين الماضيين، وزادت أسعار مشتقاته، كما ازداد حجم الطلب الكلي العالمي في ذات العام، وانعكست الآثار الإيجابية في بدايات الأزمة الأمريكية على الاقتصاد السعودي. (محمد، ٢٠٢١)

وفي عام ٢٠٠٩ ظهرت آثار أزمة الرهون العقارية، وانعكست بشدة على معدلات النمو السعودي حيث هوى بصورة كبيرة جداً، وانخفض ليسجل بالسالب، مما يعني

تراجع حجم الناتج المحلي السعودي بنسبة كبيرة للغاية، حيث سجل معدل النمو الاقتصادي السعودي - ٢.٠٥٩% مما تفاقم معه زيادة حجم الاختلالات الهيكلية.

ومع تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة الاقتصادية الأمريكية بنهاية عام ٢٠١٠ عادت معدلات النمو الاقتصادي السعودي للارتفاع مجددًا، حيث سجل معدل النمو نسبة ٥.٠٣٩%، واستطاع استقرار أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى القدرة على إعادة التوازن الاقتصادي العالمي، وعادت بورصة نيويورك للتداول بكامل طاقاتها مرة أخرى. (دحماني، ٢٠١٨)

ومع زيادة حجم الطلب الكلي العالمي على النفط في ظل ثبات الحصص النفطية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) في عام ٢٠١١ ارتفعت المؤشرات التنموية السعودية في ظل زيادة الصادرات النفطية، وسجل معدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية نسبة ٩.٩٩٧% بزيادة كبيرة عن السنة السابقة. (موسي، ٢٠١٩)

وفي عام ٢٠١٢ هبط معدل النمو الاقتصادي السعودي هبوطًا حادًا ليسجل نسبة ٥.٤١١% على الرغم من بداية تعافي الاقتصاد العالمي، ولكن كانت هناك عدة عوامل ثانوية أثرت بشكل غير مباشر على المؤشرات الاقتصادية الكلية في السعودية، كالأزمة الاقتصادية المالية في أسبانيا، وأزمة الدين العام الحكومي اليوناني، فضلًا عن تقاوم آثار تسونامي الذي ضرب اليابان في العام السابق ٢٠١١، إضافةً إلى الآثار الاقتصادية المترتبة على ثورات الربيع العربي في عام ٢٠١١. (Alali, 2017)

وعلى الرغم من ثبات سعر برميل النفط ما بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ إلا أن معدل النمو السنوي للمملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٣ قد هبط ليسجل نسبة ٢.٦٩٩%، حيث شهد هذا العام وفاة الزعيم الفنزويلي هوجو شافيز، حيث تعد فنزويلا إحدى كبار الدول النفطية وعضو منظمة الأوبك، وأدى ذلك إلى سوء الإدارة والمديونية الكبيرة وانحيار الاقتصاد الفنزويلي، ومواصلة تطبيق سياسات التقشف التوسعي عالميًا، وتراجع حجم الإنفاق العام بشقيه. (Tarek, 2017)

وما بين عامي (٢٠١٤-٢٠١٥) سجل سعر برميل النفط أقل سعر منذ ٢٠٠٤، وانخفض بصورة كبيرة للغاية، ولكن لجأت المملكة العربية السعودية للسحب من

الاحتياطيات النقدية لديها الذي كان يعد حينها -٢٠١٤- أكبر ثالث احتياطي نقدي في العالم بعد الصين واليابان، حيث سجلت ٨٠٢ مليار دولار أمريكي آنذاك، لتحقيق معدل نمو في عام ٢٠١٤ بنسبة ٣.٦٥٢%.

وتواصل السحب من الاحتياطيات النقدية السعودية للعام الثاني علي التوالي عام ٢٠١٥، حيث سجل سعر برميل النفط ٣٨ دولار، ليرتفع معدل النمو إلى ٤.١٠٦% خلال عام ٢٠١٥، لتستطيع المملكة تجاوز أزمة انخفاض أسعار النفط العالمية.

وما بين عامي (٢٠١٦-٢٠١٧) استمر معدل النمو السعودي في الانخفاض لزيادة حجم الإنفاق العام، وتبعات عاصفة الحزم، وإتباع سياسات تقشفية على النطاقات الاقتصادية والمالية عالمياً، مما أدى لانخفاضه ليسجل نسبة ١.٦٧١% في عام ٢٠١٦، ويسجل بالسالب عام ٢٠١٧ نسبة -٠.٧٤٢% بسبب انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. (شريعة، ٢٠١٩)

ومع عام ٢٠١٨ وبداية فرض رسوم المقابل المالي لمرافقي العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية في يوليو ٢٠١٧، بدأت ترتفع المؤشرات التنموية وارتفع معدل النمو الاقتصادي مصحوباً بالزيادات المالية من إجمالي رسوم المرافقين، ليسجل معدل النمو الاقتصادي نسبة ٢.٥٤٥%، فضلاً عن رفع قيمة ضريبة القيمة المضافة من ٥% إلى ١٥% في المملكة مع بداية عام ٢٠١٨.

وفي عام ٢٠١٩، وبعد انسحاب كثير من مرافقي العاملين بالمملكة العربية السعودية والتي اعتمدت عليه كأحد مصادر التمويل، وبعد تراجع حجم القوي الشرائية أثر تطبيق زيادة ضريبة القيمة المضافة في العام السابق، وبداية تقاوم أزمة جائحة كورونا في نهاية هذا العام، انخفض معدل النمو الاقتصادي انخفاضاً كبيراً للغاية ليسجل بالسالب -٠.٤٦١%.

القسم الثالث: آثار تذبذبات أسعار النفط على معدلات الإنفاق العام.

أولاً: أثر نظرية المرض الهولندي على النفقات العامة في المملكة العربية السعودية.

يعد المرض الهولندي (Dutch Disease) نتيجة حتمية للآثار السلبية الناجمة عن اكتشاف الثروات الطبيعية خاصة النفط، وهناك من يربط الاختلالات الهيكلية للمؤشرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية؛ أو بعضاً منها بهذه الظاهرة، وذلك في ظل اعتمادها على تصدير النفط الخام منذ سبعينات القرن الماضي كمصدر رئيس لتمويل النفقات العامة للدولة، فيما يعرف بلعنة الثروات الطبيعية (Natural Resource curse).

غالبًا ما يصاب اقتصاد الدول بالمرض الهولندي نتيجة مؤثرين:
أولاً: مؤثر انتقال الثروات (The Resource Movement Effect) حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط لزيادة مستويات الأجور للعاملين في القطاعات النفطية، وينعكس ذلك على كافة القطاعات، في ظل محاولة العاملين في القطاعات الصناعية للتحويل للقطاع النفطي؛ مما يؤدي لتراجع الإنتاج الصناعي وعدم قدرته على الاستمرار لارتفاع تكلفة أجور الأيدي العاملة. (زيدان، ٢٠١٩)

ثانياً: مؤثر الصرف (The Spending Effect) يعزي زيادة الناتج المحلي الإجمالي لارتفاع أسعار النفط، مما يؤدي لزيادة حجم المعروض النقدي الأجنبي، وارتفاع القيمة الحقيقية لسعر العملة المحلية، وعليه تنخفض القدرات التنافسية للدول في أسواق التجارة العالمية.

وبالنسبة للعلاقة بين آثار المرض الهولندي على المؤشرات الاقتصادية الكلية للمملكة، فالسعودية لا تمتلك قطاعات صناعية متقدمة على نطاقات واسعة تعطىها ميزة القدرات التنافسية في أسواق التجارة الخارجية، وإن كان لديها بعض تلك الصناعات تبقي مدعومة بالعوائد النفطية والأيدي العاملة الأجنبية منخفضة الأجور نسبياً.

ثانياً: حجم الإنفاق العام السعودي خلال فترة دراسة نموذج العينة

يعد الإنفاق العام أحد أهم المحاور الخمس المكونة للسياسات المالية للدولة وهي: الموازنة العامة للدولة، الضرائب، الدين العام، سياسات تحفيز الطلب الكلي، والتوسع في الإنفاق العام يعتبر من أهم المشكلات التي تعرقل السياسات المالية للدولة، مما يترتب عليه ضرورة ترتيب أولويات الإنفاق العام. (Alkhathlan, 2013)

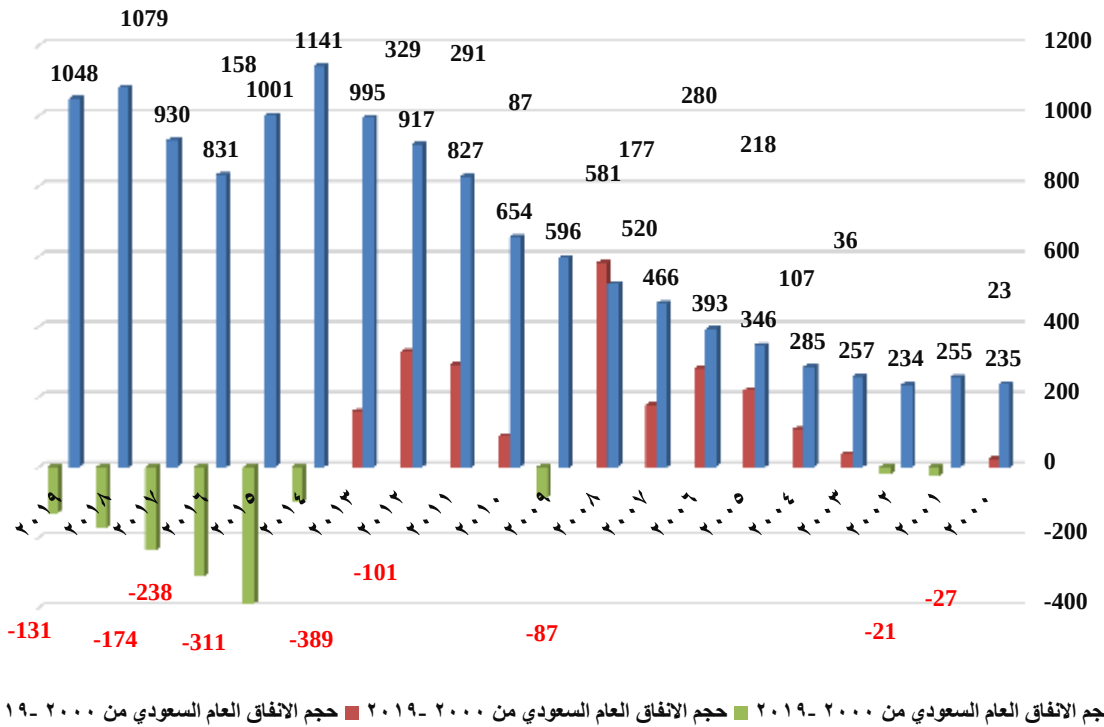
وعند تحليل بيانات الإنفاق العام للمملكة العربية السعودية خلال فترة دراسة نموذج
عينة الدراسة (٢٠٠٠-٢٠١٩) ويوضح الجدول التالي هذا تفصيلاً:
جدول رقم (٣) حجم الانفاق العام في المملكة العربية السعودية خلال فترة النموذج

حجم الانفاق العام من ٢٠٠٠ - ٢٠١٩			
السنوات	الانفاق	الفائض	العجز
2000	235	23	-
2001	255	-	-27
2002	234	-	-21
2003	257	36	-
2004	285	107	-
2005	346	218	-
2006	393	280	-
2007	466	177	-
2008	520	581	-
2009	596	-	-87
2010	654	87	-
2011	827	291	-
2012	917	329	-
2013	995	158	-
2014	1141	-	-101
2015	1001	-	-389
2016	831	-	-311
2017	930	-	-238
2018	1079	-	-174
2019	1048	-	-131

الأرقام الواردة بالجدول بالمليار ريال سعودي
المصدر: موقع وزارتي المالية والاقتصاد والتخطيط بالمملكة العربية السعودية

شكل رقم (٣) تمثيل بياني حجم الإنفاق العام خلال فترة دراسة النموذج

حجم الإنفاق العام خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٠٠ "بالمليار ريال"



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على الجدول رقم (٣)

ففي سنة الأساس ٢٠٠٠ كان حجم الإيرادات العامة للمملكة العربية السعودية ٢٥٨ مليار ريال سعودي، وكانت النفقات العامة ٢٣٥ مليار ريال سعودي، مما ترتب عليه مبلغ ٢٣ مليار ريال سعودي كفوائض أولية.

وفي العام التالي ٢٠٠١ ومع تراجع أسعار النفط العالمية التي كانت تعد -حينذاك- المصدر الأعظم لتمويل الموازنة العامة السعودية انخفضت الإيرادات العامة بقيمة - ٣٠ مليار ريال، حيث بلغت ٢٢٨ مليار وفي ظل التوسع في خطط التنمية الاقتصادية الشاملة زاد الإنفاق العام بقيمة ٢٠ مليار ريال سعودي، مما يترتب عليه عجز بقيمة ٢٧ مليار ريال.

وفي عام ٢٠٠٢ ومع إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، وترشيد حجم هذه النفقات خفضت الموازنة العامة بنود الإنفاق من ٢٥٥ مليار ريال سعودي في عام ٢٠٠١ إلى ٢٣٤ في هذا العام، وعلى الرغم من ذلك واجهت الموازنة عجزاً أولياً بنسبة ٢١ مليار. وحيث حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعاً بنسبة ١.٩٢%، وكان تحليل معامل الارتباط بين حركة أسعار النفط وحركة الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات النفطية ٩٢%، ففي عام ٢٠٠٣ زادت حجم الإيرادات العامة للدولة لتسجل ٢٩٣ مليار ريال سعودي، مما أدى لتوليد فائض أولي بقيمة ٣٦ مليار خلال هذه السنة.

خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٤ وصلت أسعار النفط إلى مستويات أعلى مما كان متوقعاً لها في الأساس، خاصةً في ظل انخفاض مخزونات النفط الأمريكية، فضلاً عن نمو الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية بنسبة ١٠.٣%، وكانت هذه العوامل سبباً رئيساً في زيادة حجم الإيرادات العامة للدولة إلى قيمة ٣٩٢ مليار ريال سعودي، وترتب عليه فائض أولي ١٠٧ مليار ريال لهذا العام.

وفي عام ٢٠٠٥ واصلت سياسات تحسين الأداء الاقتصادي للمملكة العربية السعودية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث ارتفع الناتج المحلي بالأسعار الجارية، كما انخفض حجم الدين العام إلى ٤٦٠ مليار ريال، كما ارتفع حجم الإيرادات إلى ٥٦٤ مليار ريال، مع التوسع في حجم النفقات العامة من ٢٨٥ مليار في عام ٢٠٠٤ إلى ٣٦٤ مليار في هذا العام، وترتب فائض أولي بقيمة ٢٠١٨ مليار ريال.

ومع ارتفاع احتياطات النقد الأجنبي لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (سابقاً) في عام ٢٠٠٦ إلى مستويات قياسية –آنذاك– ٢١١ مليار دولار أمريكي، مع نمو حجم الأرصدة الخارجية بنسبة ٣٠%، مما دعم الميزانية العامة، وزادت معه الإيرادات بقيمة ١٣٣ مليار ريال سعودي لتسجل قيمة ٦٧٣ مليار ويترتب عليه فوائض مالية أولية بقيمة ٢٨٠ مليار. (المرابط، ٢٠١٩).

وإزاء وصول الدين العام للحدود الآمنة في عام ٢٠٠٧ حيث يشكل نسبة ٢٣% من حجم الناتج المحلي، مع زيادة التدفقات الرأسمالية، وجذب الاستثمارات المحلية

والأجنبية هذا العام، مع ارتفاع إجمالي قيمة الصادرات النفطية وغير النفطية لتصل إلى ٢٠١ مليار دولار أمريكي؛ فألقت بظلالها هذه الطفرة الاقتصادية الحقيقية على إيرادات الدولة لتسجل قيمة ٦٤٣ مليار ريال وفائض بقيمة ١٧٧ مليار ريال سعودي. وجاء أداء الاقتصاد الكلي السعودي لعام ٢٠٠٨ استثنائيًا نتيجة للنمو القياسي الذي حققته القطاعات النفطية، حيث سجل سعر البرميل رقمًا قياسيًا منذ اكتشافه ووصل في شهر يونيو من هذا العام إلى ١٤٧ دولار أمريكي، وبلغ نسبة النمو الاسمي ٣٥% ومعدل النمو الحقيقي بنسبة ٦%، مما انعكس على زيادة حجم الإيرادات العامة السعودية لتصل إلى ١٠٠١ مليار ريال سعودي، والتوسع في النفقات العامة بزيادة قدرها ٧٤ مليار ريال لتبلغ ٥٢٠ مليار، مع توليد فوائض مالية أولية بقيمة ٥٨١ مليار ريال، وهي أعلى قيمة فائض أولي خلال فترة دراسة نموذج العينة. (Slama, 2018)

إزاء انعكاس أصداء أزمة الرهون العقارية الأمريكية في عام ٢٠٠٨ على أداء الاقتصاد العالمي والتجارة البينية الدولية، ومن ثم على الاقتصاد الكلي السعودي، فقد كان عام ٢٠٠٩ أصعب السنوات المالية بالنسبة لها، حيث هوت الإيرادات العامة بقيمة ٤٠٩ مليار ريال سعودي لتسجل ٥٠٩ مليار ريال فقط، في ظل زيادة الإنفاق العام بقيمة ٧٦ مليار ريال، مما أحدث عجزًا بقيمة ٨٧ مليار ريال سعودي.

ومع مستهل عام ٢٠١٠ بدأت تتحسن الأوضاع الاقتصادية بفضل ارتفاع معدلات النمو ودفع قوة حجم الائتمان المصرفي، كما لعب الإنفاق الحكومي دورًا رئيسًا لتحفيز عمليات التنمية بأنماطها المختلفة خاصة في ظل استقرار أسعار النفط بعد قرارات حصص الإنتاج من منظمة الأوبك، فضلًا عن نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة ٢٤.١%، مع انخفاض طفيف في المؤشرات التضخمية، كما ارتفعت الإيرادات الحكومية من ٥٠٩ مليار ريال سعودي إلى ٧٤١ مليار ريال بمقدار زيادة قدرها ٢٣٢ مليار مع سد العجز بقيمة ٨٧ مليار ليبلغ إجمالي الزيادة ٣١٩ مليار ريال سعودي، وتوليد فوائض مالية بقيمة ٨٧ مليار ريال. (عبد الحميد، ٢٠١٥)

مع انتعاش أسعار النفط العالمية في عام ٢٠١١ وزيادة حجم الطلب الكلي عليه، والتوسع في حجم الاستثمارات الضخمة خلال هذا العام، على عكس وتيرة المخاطر

التي واجهت الأسواق العالمية في ظل أزمة الديون في منطقة اليورو؛ وحالة عدم الاستقرار المالي الذي تشهده دول المنطقة العربية، إلا أن الإيرادات زادت بقيمة ٣٧٧ مليار ريال سعودي لتسجل ١١١٨ مليار ريال، وتولد فائض مالي أولي بقيمة ٢٩١ مليار ريال خلال هذا العام.

في عام ٢٠١٢ ارتفع حجم الإنفاق الحكومي بزيادة قدرها ٩٠ مليار ريال سعودي، كما زادت الإيرادات العامة بقيمة ١٢٨ مليار لتسجل ١٢٤٦ مليار ريال، وذلك في ظل استمرار تعافي النظام المالي في المملكة العربية السعودية، مع تقليل مخاطر الاقتراض المحلي في ظل اتخاذ بعض السياسات الحكيمة لمؤسسة النقد العربي السعودي (سابقًا)، كما شهدت قطاعات البناء والتشييد نموًا قويًا خلال هذا العام.

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٣.٨ % في عام ٢٠١٣، وذلك على الرغم من حجم الانكماش في القطاعات النفطية، لكنه عوضته القطاعات غير النفطية والتي أحدثت نموًا بنسبة ٤.٧ % في ظل تنامي دور القطاع الخاص والمؤسسات والشركات العاملة به، وتمثلت قوة الدفع الرئيسة في قطاعات التجارة والتصنيع والبناء والتشييد؛ وعلى الرغم من ذلك انخفضت الإيرادات ٩٣ مليار ريال سعودي لتسجل ١١٥٣ مليار ريال، فالسنة السابقة والتي سجلت فيها ١٢٤٦ مليار.

وخلال الفترة ما بين عامي (٢٠١٤-٢٠١٩) عانت الميزانية العامة للدولة السعودية من توالي عجز الفوائض المالية الأولية بسبب الكثير من العوامل والأسباب الاقتصادية، وسوف نواليها تبعًا ففي عام ٢٠١٤ أدى هبوط أسعار النفط العالمية إلى تقليص حجم الإيرادات العامة، مع انكماش الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من اتباع كافة مسارات التصحيح الاقتصادي لتعزيز تراجع الإيرادات، ورفع أسعار المشتقات النفطية وتعريفات الكهرباء والمياه، وزيادة رسوم التأشيرات والخدمات البلدية إلا أن الموازنة واجهت انخفاضًا في قيمة الإيرادات بقيمة ١١٣ مليار ريال سعودي، وعجزًا ماليًا أوليًا ١٠١ مليار ريال.

وفي عام مارس ٢٠١٥ مع بدء عاصفة الحزم ضد الحوثيين، وانهيار أسعار النفط العالمية المتسارعة في هذا العام، مما تسبب في وجود قلق اقتصادي؛ توقفت على أثر

ذلك كثير من خطط التنمية؛ وتراجعت المشروعات التوسعية، كما بلغ التباطؤ في بعض الأحيان مرحلة الانكماش، وانخفضت الإيرادات لتسجل ٦١٢ مليار ريال سعودي، وعجز أولي ٣٨٩ مليار ريال. (Musa, 2017)

وعلى ذات الوتيرة في عام ٢٠١٦ ظلت الموازنة العامة للدولة السعودية تواجه عجزًا نستطيع أن نطلق عليه عجزًا مزمنًا خلال هذه الحقبة، حيث سجلت أسعار النفط أدنى مستوياتها خلال العام المالي السابق، والتي تشكل ٤٥% من إيرادات الموازنة العامة للدولة-آنذاك-، وهو ما دفع الدولة للكثير من التحولات للبحث عن إيرادات غير نفطية، كما اعتمدت الدولة علي وضع خطط لترشيد حجم الإنفاق العام، ولم تلق كل هذه المحاولات النجاح المرجو لتجنب المزيد من العجز، ولكنه انخفض بقيمة ٧٨ مليار ريال سعودي فقط. (عيسى، ٢٠١٧)

وفي ظل تباطؤ نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية مع استمرار التقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية خلال عام ٢٠١٧، وعلى الرغم من اتخاذ العديد من الإجراءات التقشفية للسيطرة على مستويات العجز منذ عام ٢٠١٤، ولكن لم يجد ذلك أثر فعال ولا صدي إيجابي على العجوزات المتتالية، لكن تراجع العجز بقيمة ٧٣ مليار ريال سعودي، وزيادة الإيراد ١٧٢ مليار إلا أن العجز استقر عند ٢٣٨ مليار ريال.

كان شعار عام ٢٠١٨ حيث انتقال الاقتصاد من مرحلة الإعداد والتخطيط إلى مرحلة التنفيذ والإنجاز لمواكبة رؤية ٢٠٣٠، وبدأت الإدارة الاقتصادية السعودية اتخاذ قرارات لتتنوع مصادر الاقتصاد المحلي ودعم وتشجيع القطاع الخاص فارتفعت الإيرادات من ٦٩٢ إلى ٩٠٥ مليار ريال سعودي بزيادة قدرها ٢١٣ مليار ريال وانخفض العجز في الإنفاق العام إلى ١٧٤ مليار ريال.

أظهرت التقديرات الأولية التي أجرتها الهيئة العامة للإحصاء بالمملكة العربية السعودية نموًا حقيقيًا بنسبة ٦.٨%، بما حققته الأنشطة النفطية في ظل زيادة حجم الطلب العالمي على النفط الخام خلال عام ٢٠١٩، وعلى رغم الزيادة الطفيفة في حجم الإيراد بقيمة ١٢ مليار ريال سعودي فقط، إلا أن السياسات المالية في المملكة استطاعت تخفيض العجز بنسبة ٤٣ مليار ريال ليستقر عند ١٣١ مليار ريال سعودي.

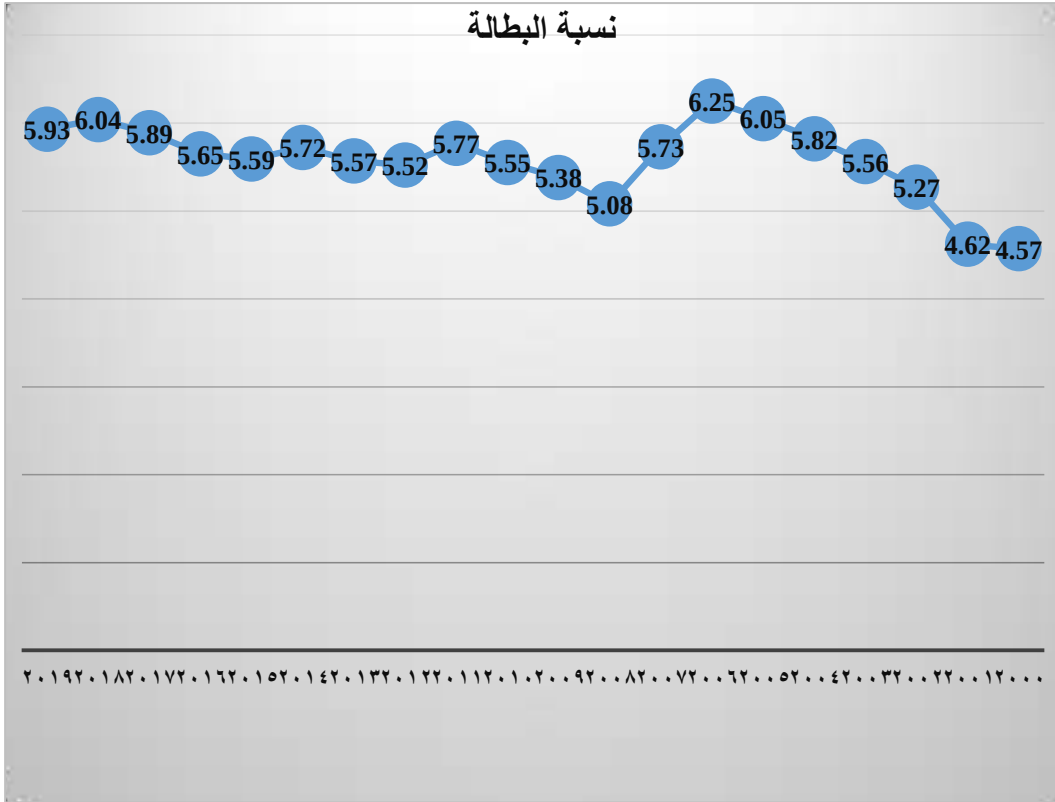
القسم الرابع: طبيعة العلاقة واتجاهها فيما بين تقلبات أسعار النفط ومعدلات البطالة:
أولاً: تحليل آثار العلاقة فيما بين تغيرات أسعار النفط ومؤشرات البطالة:

تعتبر ظاهرة البطالة أحد المؤشرات الهامة في قياس النشاط الاقتصادي، وعاملاً رئيساً في تقييم جودة السياسات المتعلقة بالتشغيل، لذلك تسعى كافة الدول بشكل مستمر ودوري في وضع آليات لكيفية حساب معدلات البطالة سواء شهرياً أو فصلياً أو سنوياً كلاً على حدا، ففي حالة ارتفاع البطالة فذلك يعني تعطل لاستخدام الطاقات البشرية العاملة، وتأسيساً عليه فإن مؤشر البطالة يعد من أهم الأدوات المستخدمة في رسم البرامج الاقتصادية الكلية.

نعرض في الجدول الآتي نسب البطالة خلال فترة دراسة نموذج العينة، وبعد عرضها نقوم بتحليل أسباب البطالة خلال فترة الدراسة، وقياس علاقتها بتذبذبات أسعار النفط.
جدول رقم (٤) نسبة البطالة في المملكة العربية السعودية خلال (٢٠٠٠-٢٠١٩)

السنوات	نسبة البطالة
2000	4.57%
2001	4.62%↑
2002	5.27%↑
2003	5.56%↑
2004	5.82%↑
2005	6.05%↑
2006	6.25%↑
2007	٥.٧٣%↓
2008	5.08%↓
2009	5.38%↑
2010	5.55%↑
2011	5.77%↑
2012	5.52%↓
2013	5.57%↑
2014	5.72%↑
2015	5.59%↓
2016	5.65%↑
2017	5.89%↑
2018	6.04%↑
2019	5.93%↓

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة التنمية البشرية والتنمية الاجتماعية (سنوات متتالية)
شكل رقم (٤) تمثيل بياني يظهر معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادًا على الأرقام الواردة بالجدول رقم (٤)
تعد معضلة البطالة من أخطر التحديات التي تواجه صانعي السياسات المالية، والتي تعاني منها كافة دول العالم بلا استثناء على اختلاف مستوياتها.
ففي مملكة السويد أدى ارتفاع أسعار النفط إلي زيادة معدلات البطالة، وهو ما أكدته دراسة (Hannes and Markus 2007)، والتي بحثت اتجاه العلاقة خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٤)، باستخدام تحليل الانحدار الذاتي واختبارات السببية، وبالتالي قد أظهرت وجود علاقة طردية ذات طبيعة معنوية.

ويمكن القول في هذه الحالة أن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومؤشرات البطالة، فهذه العلاقة تكون غير مباشرة إذ تترجم ارتفاع الأسعار بزيادة حجم الاستثمارات التي تساهم في ارتفاع حجم الطلب على سوق العمل، وبالتالي امتصاص جزء من البطالة أما في حالة الانخفاض تراجع العوائد النفطية وتتجمد المشروعات، مما ينعكس على زيادة معدلات البطالة. (طاحون، ٢٠١٥)

ثانياً: الواقع الاقتصادي لأثر تقلبات النفط على البطالة في المملكة العربية السعودية أما بالنسبة لحالة مؤشرات الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية حال

كونها أكبر دولة مصدرة للنفط، وعند إجراء تحليل دراسة نموذج عينة الدراسة (٢٠١٩-٢٠٠٠)، مع استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، وتحليل السلاسل الزمنية وبحث استقرارها وسكونها للمتغير المستقل تغير أسعار النفط، والمتغير التابع مؤشرات البطالة، فقد فسرت نسبة التغير ٥٦% من الاختلافات الموجودة في المتغير التابع، حيث أن البواقي لا يوجد بها ارتباط ذاتي، وعليه فإنه لا توجد ثمة علاقة ذات طبيعة معنوية أو ذات دلالة إحصائية أو رياضية فيما بين تغير أسعار النفط وبين زيادة أو نقصان معدلات البطالة.

وعن أسباب ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع السعودي فيتركز أغلبها في عدم تطابق مخرجات التعليم كمياً ونوعياً مع احتياجات أسواق العمل في القطاعات الحكومية والخاصة والتي ما زلت تعتمد بكثرة على التخصصات النظرية والتي غالباً لا يحتاجها السوق، غياب وجود جهة موحدة متخصصة تعني بتنظيم العمل في الأسواق السعودية توحد الطلب في القطاع الحكومي والخاص، والاحجام عن الأعمال المهنية والعمل لدى القطاع الخاص مقارنة بالقطاع الحكومي الأكثر أمناً. (Dizagi, 2014) مع عدم رغبة القطاع الخاص في توظيف الخريجين السعوديين بسبب ارتفاع تكاليفهم الاقتصادية ولتدني مستويي الكفاءة والخبرة لديهم الناتج عن قلة البرامج التأهيلية والتدريبية. وإزاء تحليل نسب البطالة خلال دراسة النموذج نجد أن بداية الفترة في عام ٢٠٠٠ كانت نسبة متوسطات البطالة في المملكة العربية السعودية ٤.٧٥%، ولقد تحسنت تلك النسب خلال أعوام (٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠١٢-٢٠١٥-٢٠١٩)، فمع

أحداث سبتمبر من عام ٢٠٠١ وانعكاس آثار ذلك على الاقتصاد العالمي ارتفعت نسبة البطالة ارتفاع طفيف بنسبة ٠.٠٥% لتسجل ٤.٦٢% ولم يؤثر ذلك جذريًا على الأسواق السعودية.

وفي عام ٢٠٠٢ استمرت أصداء التراجع العالمي للنمو وانحسار التجارة الدولية البينية، نتيجة للعام السابق فارتفعت مؤشرات البطالة مرة أخرى بنسبة ٠.٦٥% لتصبح ٥.٢٧% وعلى الرغم من ذلك، ولكن ما زلت تلك النسبة لا تشكل خطرًا حقيقيًا على اهدار نسب كبيرة من الموارد البشرية في الدولة، ومع نقص كمية السيولة وزيادة الملتحقين بسوق العمل في عام ٢٠٠٣ ارتفعت البطالة إلى ٥.٥٦% بسبب تراجع معدل النمو الاقتصادي. (Goblan, 2016).

واستمرت نسب البطالة في ازدياد مضطرد منذ ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦ بحالات طفيفة، ولكن مع عام ٢٠٠٧ ومع ارتفاع أسعار النفط انخفضت البطالة بنسبة ٠.٥٢% لتسجل ٥.٣٧% في هذا العام، واستمر التحسن في العام التالي لنفس السبب، حيث انخفضت بنسبة ٠.٢٩% لتسجل ٥.٠٨%، وخلال الفترة ما بين (٢٠٠٩-٢٠١١) عاودت مؤشرات البطالة للارتفاع مجددًا بسبب اختلال التوازن بين عرض العمل والطلب عليه إبان الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، ومع التخلص من آثارها في عام ٢٠١٢ انخفضت نسبة البطالة لتسجل ٥.٥٢%، ثم عادت مرة أخرى في العام التالي ٢٠١٣ لتسجل ٥.٥٧%، وزادت في عام ٢٠١٤ لتصبح ٥.٧٢%، ومع القفزة الهائلة في أسعار النفط العالمية في عام ٢٠١٥ انخفضت النسبة لتسجل ٥.٥٩%، ثم بين الفترة (٢٠١٦-٢٠١٨) استمرت ارتفاع معدلات البطالة ما بين ٥.٦٥% إلى ٦.٠٤%، ولكن مع نهاية الفترة في عام ٢٠١٩ انخفضت بنسبة ٠.١١% لتسجل قيمة ٥.٩٣%.

القسم الخامس: الجانب التطبيقي القياسي
(أ): توصيف متغيرات الدراسة

جدول (٥) يوضح الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

–	X	Y1	Y2	Y3
Mean	62.35	650.50	5.58	3.45
Standard Error	6.42	73.28	0.10	0.86
Median	59.00	625.00	5.62	3.22
Standard Deviation	28.71	327.72	0.43	3.84
Sample Variance	824.34	107403.10	0.19	14.73
Kurtosis	-0.88	-1.66	1.11	-0.36
Skewness	0.39	0.04	-1.04	0.25
Range	90.00	907.00	1.68	14.06
Minimum	21.00	234.00	4.57	-2.82
Maximum	111.00	1141.00	6.25	11.24
Sum	1247.00	13010.00	111.56	69.00
Count	20.00	20.00	20.00	20.00
Jarque-Bera	1.21	2.04	3.36	0.43
Probability	0.55	0.36	0.19	0.81

المصدر: من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة الآتي: -

١- الوسط الحسابي للمتغير المستقل متوسط سعر برميل النفط بالدولار هو 62.35 بانحراف معياري 28.7114 وقيمة معنوية اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي تساوي 0.54615 وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) فالمتغير يتبع التوزيع الطبيعي.

٢- الوسط الحسابي للمتغير التابع نسبة معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية هو 3.45005 بانحراف معياري 3.837737 وقيمة معنوية اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي تساوي 0.805077 وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) أي المتغير يتبع التوزيع الطبيعي.

٣- الوسط الحسابي للمتغير التابع حجم الانفاق العام هو 650.5 بانحراف معياري 327.7241 وقيمة معنوية اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي تساوي 0.361191 وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) أي المتغير يتبع التوزيع الطبيعي.

٤- الوسط الحسابي للمتغير التابع معدلات البطالة السنوية هو 5.578 بانحراف معياري 0.433682 وقيمة معنوية اختبار Jarque-Bera للتوزيع الطبيعي تساوي

0.186502 وهي أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) أي المتغير يتبع التوزيع الطبيعي.

تم تقدير العلاقة بين أسعار النفط ومعدلات البطالة في السعودية باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، وأظهرت النتائج أن المعامل غير معنوي إحصائياً، مما يشير إلى غياب تأثير خطي مباشر، قد تكون العلاقة غير خطية أو ذات أثر متأخر، حيث تنعكس تغييرات أسعار النفط على البطالة من خلال وسيط الاستثمار الإنتاجي والسياسات الحكومية، وليس فوراً، يعكس هذا طبيعة الاقتصاد الريعي، الفجوات في سوق العمل، والاعتماد على العمالة الأجنبية، ما يبرز الحاجة لتوجيه العوائد النفطية نحو استثمارات مستدامة وتنمية مهارات القوى العاملة الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار استخدام نماذج انحدار غير خطية أو متعددة المتغيرات لالتقاط التأثيرات غير المباشرة.

(ب): اختبار استقراريه متغيرات الدراسة

جدول (٥) قيم اختبار استقرار المتغيرات (ADF) Augmented Dickey-Fuller test statistic

المتغيرات	مستقر عند المستوي الصفري	مستقر عند الفروق من الدرجة الاولى	النتيجة
متوسط سعر برميل النفط بالدولار	-	-4.625*	سلسلة زمنية ساكنة
نسبة معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي	-3.705184*	-	سلسلة زمنية ساكنة
حجم الإنفاق العام	-	-3.879749*	سلسلة زمنية ساكنة
معدلات البطالة السنوية	-4.286367*	-	سلسلة زمنية ساكنة

المصدر: تحليل السلاسل الزمنية برنامج E-view12

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة التالي: -

المتغيرات (معدل البطالة السنوي في المملكة العربية السعودية، نسبة معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي للسعودية) مستقرة عند المستوى الصفري حيث إن قيمة المعنوية أقل من $\alpha=0.05$ ، المتغيرات (متوسط سعر برميل النفط بالدولار، حجم الإنفاق العام السعودي) مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى حيث إن قيمة المعنوية أقل من $\alpha=0.05$.

(ج): نماذج دراسة نموذج العينة

النموذج الأول: -

• نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL

اختيار فترة الإبطاء المثلي للفروق

جدول (٦) يوضح معايير اختيار فترة الإبطاء المثلي للنموذج

Lag	AIC	SC	HQ
ARDL (1,1)	11.439763*	11.638592*	11.473412*

المصدر: نموذج ARDL الإحصائي

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة الآتي: -

العدد الأمثل للتباطؤ الذي اجتمعت عليه كل المعايير (HQ-SC-AIC)، بحيث أن هذا العدد يمتلك أقل القيم للمعايير جميعها، والذي يستدل على اختيار فترة إبطاء واحدة ARDL (1,1).

(د): نتائج النموذج القياسي

١- إجراء النموذج

باستخدام برنامج E-views^{١٢} تم إجراء التحليل باستخدام نموذج ARDL

٢- معلمات النموذج المقدر ونتائج القياس

جدول (٧) يوضح أثر المتغير متوسط سعر برميل النفط بالدولار على حجم الإنفاق العام

variables	coefficients	Standard errors	t-statistics	Prob.*
Y1(-1)	0.851225	0.057093	14.90952	0.000
X	0.404445	0.796662	0.507675	0.6191
X (-1)	2.091784	0.83209	2.513893	0.0238
C	-19.5991	44.61087	-0.43933	0.6667
R-squared	0.96			
Adj. R-squared	0.95			

المصدر: برنامج التحليل الاقتصادي القياسي E-View12

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة التالي: -

معامل التحديد = 0.96 يوجد جودة توافق للنموذج لأن معامل التحديد أكبر من ٧٠% حيث أن المتغير المستقل متوسط سعر برميل النفط بالدولار يفسر 96% من الاختلافات الموجودة في المتغير التابع حجم الإنفاق العام، كما تشير معلمات النموذج أن تأثير متوسط سعر برميل النفط بالدولار عند المدي الزمني الأول علي حجم الإنفاق العام السعودي إيجابياً، وأن العلاقة بينهما علاقة طردية قوية، وبلغ تقدير معلمة $X(-1)$ عند المدي الزمني الأول 2.091784، مما تعنى أن زيادة متوسط سعر برميل النفط بالدولار بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام بمقدار يساوي 2.091784 دولارًا أمريكيًا.

اختبار جودة النموذج:

للتأكد من مخرجات النموذج تم إجراء العديد من الاختبارات كالتفصيل الآتي: -

جدول (٨) يوضح جودة توافق النموذج

Normality test		Heteroskedasticity Test		Serial Correlation LM Test	
jarque-Bera	Prob.	Breusch-Pagan-Godfrey	Prob.	Breusch-Godfrey	Prob.
0.798	0.67	3.013532	0.063	1.428267	0.275

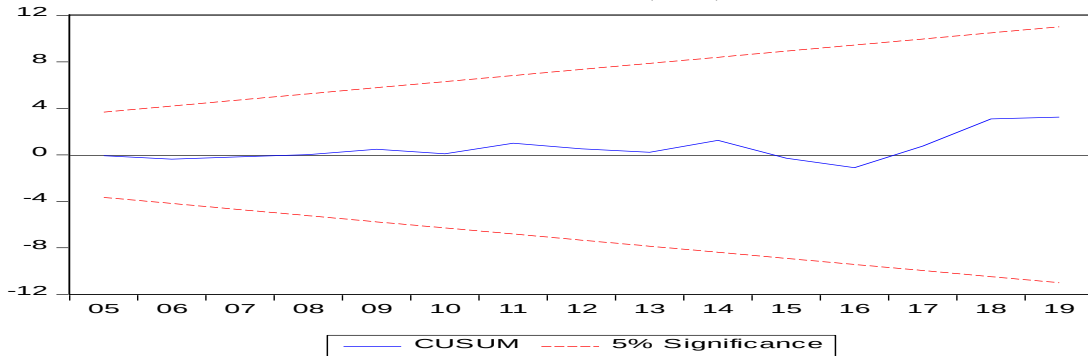
المصدر: التوزيع الطبيعي Normality Test

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة الآتي: -

أن البواقي لا تعاني من مشكلة غياب النورمالتي (Normality Test)، أي أن التوزيع الطبيعي أكبر من قيمة ٠.٥ وهي ما يعني تطابق العينة مع النموذج، حيث قيمة المعنوية تساوي 0.798 وهي أكبر من $\alpha=0.05$ أي قبول فرض العدم الذي ينص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهو مؤشر جيد علي جودة النموذج، ولا يوجد ارتباط ذاتي بالبواقي حيث قيمة المعنوية تساوي 0.275 وهي أكبر من $\alpha=0.05$ أي قبول فرضية العدم التي تنص على أن البواقي لا يوجد بها ارتباط ذاتي وهو مؤشر جيد علي جودة نموذج العينة، فالبواقي لا يوجد بها اختلاف تباين حيث قيمة المعنوية

تساوي 0.063 وهي أكبر من $\alpha=0.05$ أي قبول الفرض العدمي الذي ينص على أن البواقي لا يوجد بها اختلاف تباين وهو مؤشر جيد علي جودة النموذج. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج: ويستخدم للتحقق من خلو النموذج المقدر من وجود تغيرات هيكلية عبر الزمن، وهناك اختبار يمكن استخدامه لذلك الغرض وهو: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM Test:

والشكل البياني التالي يوضح نتيجة الاختبار



المصدر: تطبيق اختبار CUSUM على نموذج العينة

من الشكل السابق نلاحظ أن وقوع الخط الأزرق للشكل البياني لإحصائية (Cusum) داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية 5% يدل على أن المعاملات مستقرة. النموذج الثاني: -

اختيار فترة الابطاء المثلي للفروق

جدول (٩) يوضح معايير اختيار فترة الابطاء المثلي للنموذج

Lag	AIC	SC	HQ
ARDL (2,1)	0.006272*	0.247706*	0.018635*

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة التالي: -

العدد الأمثل للتباطؤ الذي اجتمعت عليه كل المعايير (HQ-SC-AIC)، بحيث أن هذا العدد يمتلك أقل القيم للمعايير جميعها، والذي يستدل على اختيار فترة إبطاء ARDL (2,1).

نتائج النموذج القياسي

(١) اجراء النموذج

باستخدام برنامج ١٢ E-views تم اجراء التحليل باستخدام نموذج ARDL

(٢) معلمات النموذج المقدر ونتائج القياس

جدول (١٠) يوضح أثر المتغير متوسط سعر برميل النفط بالدولار على معدلات البطالة السنوية

Variables	coefficients	Standard errors	t-statistics	Prob.*
Y2(-1)	0.766791	0.205031	3.739872	0.0025
Y2(-2)	-0.32918	0.186594	-1.76416	0.1012
X	0.001733	0.002678	0.647154	0.5288
X (-1)	-0.00304	0.002582	-1.1772	0.2602
C	3.283043	0.828001	3.965022	0.0016
R-squared	0.56			
Adj. R-squared	0.42			

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة الآتي: -

معامل التحديد = 0.56 يوجد جودة توافق للنموذج، حيث أن المتغير المستقل متوسط سعر برميل النفط بالدولار يفسر 56% من الاختلافات الموجودة في المتغير معدل البطالة السنوي في المملكة العربية السعودية، كما تشير معلمات النموذج أنه لا يوجد تأثير لمتوسط سعر برميل النفط بالدولار على معدلات البطالة السنوية في السعودية.

حيث تشير نتائج التقدير إلى أن متوسط سعر برميل النفط لم يكن ذا أثر معنوي مباشر على معدلات البطالة في المملكة العربية السعودية، رغم أن النموذج يفسر نحو ٥٦% من التباين. ويُعزى ذلك إلى أن قطاع النفط كثيف رأس المال محدود القدرة على توليد الوظائف، بينما تتأثر البطالة بدرجة أكبر بالسياسات الحكومية وبرامج التوظيف والسعودة والعوامل الديموغرافية. ومن ثم، يظهر أثر النفط بصورة غير مباشرة عبر الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، مما يؤكد أن معالجة البطالة تتطلب إصلاحات هيكلية وسياسات سوق عمل فاعلة بعيدًا عن تقلبات أسعار النفط، فذلك التفسير الاقتصادي.

اختبار جودة توافق النموذج:

للتأكد من مخرجات النموذج تم إجراء العديد من الاختبارات تفصيلاً كالتالي: -

جدول (٨) يوضح اختبار جودة توافق النموذج

Normality test		Heteroskedasticity Test		Serial Correlation	LM Test
jarque-Bera	Prob	Breusch-Pagan-Godfrey	Prob	Breusch-Godfrey	Prob
0.854	0.653	2.023394	0.15	1.270934	0.318

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة التالي: -

لا تعاني البواقي من مشكلة غياب النورمالتي حيث قيمة المعنوية تساوي 0.653 وهي أكبر من $\alpha=0.05$ أي قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهو مؤشر جيد علي جودة نموذج عينة الدراسة.

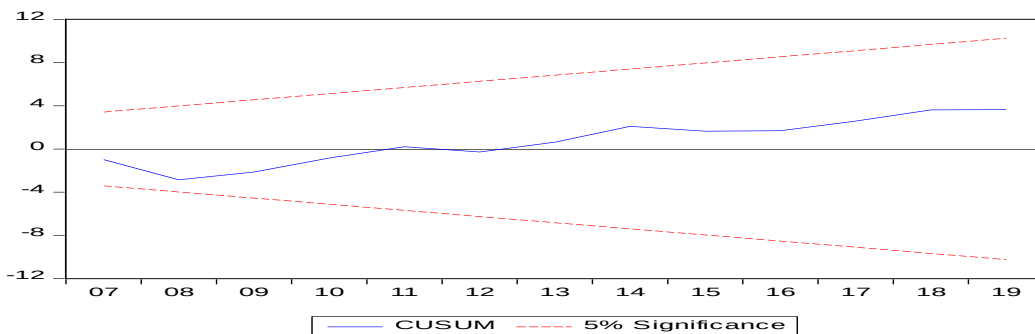
كما أن البواقي لا يوجد بها ارتباط ذاتي حيث قيمة المعنوية 0.318 وهي أكبر من $\alpha=0.05$ أي قبول فرض عدم الذي ينص على أن البواقي لا يوجد بها ارتباط ذاتي وهو مؤشر جيد علي جودة النموذج، فالبواقي لا يوجد بها اختلاف تبين حيث قيمة المعنوية تساوي 0.15 وهي أكبر من $\alpha=0.05$ أي قبول الفرض العدمي الذي ينص على أن البواقي لا يوجد بها اختلاف تبين وهو مؤشر جيد علي جودة النموذج.

اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج:

ويستخدم للتحقق من خلو النموذج المقدر من وجود تغيرات هيكلية عبر الزمن، وهناك اختبار يمكن استخدامه لذلك الغرض وهو:

اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM test:

الشكل البياني التالي يوضح نتيجة الاختبار



المصدر: تطبيق الاختبار CUSUM على نموذج العينة

من الشكل السابق نلاحظ وقوع الشكل البياني لإحصائية (Cusum) الخط الأزرق داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية 5% مما يدل على أن المعاملات مستقرة.

النموذج الثالث: -

اختيار فترة الإبطاء المثلي للفروق

جدول (٩) يوضح معايير اختيار فترة الإبطاء المثلي للنموذج

HQ	SC	AIC	Lag
5.191222*	5.466107*	5.176386*	ARDL (2,1)

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة الآتي: -

العدد الأمثل للتباطؤ الذي اجتمعت عليه كل المعايير (HQ-SC-AIC)، بحيث أن هذا العدد يمتلك أقل القيم للمعايير جميعها والذي يستدل على اختيار فترة إبطاء ARDL (2,1).

ولقد أخذت الدراسة ثلاثة نماذج منفصلة وكل نموذج على حدا لتحليل طبيعة العلاقة وقياس آثارها، ثم جمعت كافة المتغيرات الأربعة، المتغير المستقل، والمتغيرات الثلاثة التابعة في نموذج واحد Kmo لتحليل العلاقة مجتمعة معاً.

نتائج النموذج القياسي

(٣) اجراء النموذج

باستخدام برنامج ١٢ E-views تم التحليل باستخدام نموذج ARDL

(٤) معلمات النموذج المقدر ونتائج القياس

جدول (١٠) يوضح أثر المتغير متوسط سعر برميل النفط بالدولار على حجم الإنفاق العام

Variables	Coefficients	Standard errors	t-statistics	Prob.*
-----------	--------------	-----------------	--------------	--------

Y3(-1)	0.265371	0.241323	1.099652	0.2931
Y3(-2)	-0.41073	0.230692	-1.78041	0.1003
X	-0.03192	0.045788	-0.69721	0.499
X (-1)	0.114689	0.052169	2.198397	0.04
C	4.032345	2.515034	1.603296	0.1348
R-squared	0.39			
Adj. R-squared	0.20			

المصدر: برنامج E-view 12

من الجدول السابق يمكننا ملاحظة الآتي: -

معامل التحديد = 0.39 يوجد جودة توفيق للنموذج، المتغير المستقل متوسط سعر برميل النفط بالدولار يفسر 39% من الاختلافات الموجودة في نسبة معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي للسعودية، كما تشير معلمات النموذج أن تأثير متوسط سعر برميل النفط بالدولار عند المدي الزمني الأول علي نسبة معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي للسعودية إيجابياً، وأن العلاقة بينهما علاقة طردية متوسطة، وبلغ تقدير معلمة $X(-1)$ عند المدي الزمني الاول بلغ 0.114689، مما يعني أن زيادة متوسط سعر برميل النفط بالدولار بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة نسبة معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي للسعودية بمقدار يساوي 0.114689.

اختبار جودة توافق النموذج:

للتأكد من مخرجات النموذج تم إجراء العديد من الاختبارات على النحو التالي: -

جدول (١١) يوضح اختبار جودة توافق النموذج

Normality test		Heteroskedasticity Test		Serial Correlation LM Test	
jarque-Bera	Prob	Breusch-Pagan-Godfrey	Prob	Breusch-Godfrey	Prob
0.5883	0.745	1.711403	0.206	0.407704	0.675

المصدر: استخدام نموذج اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test

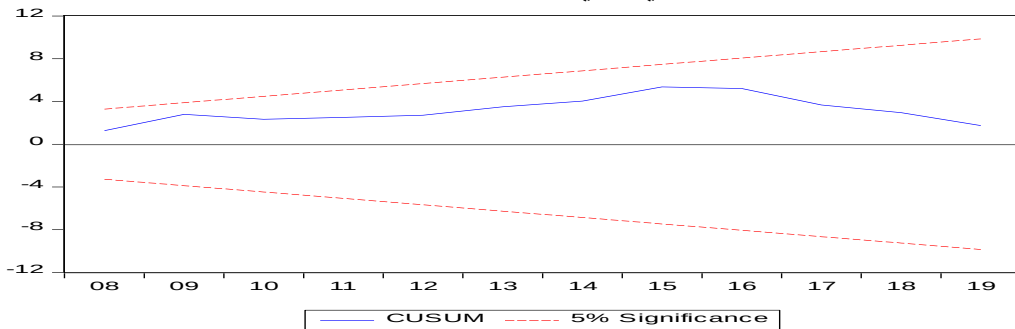
من الجدول السابق يمكننا ملاحظة التالي: -

لا تعاني البواقي من مشكلة غياب النورمالي حيث قيمة المعنوية تساوي 0.745 وهي أكبر من $\alpha=0.05$ أي قبول فرض العدم الذي ينص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهو مؤشر جيد علي جودة النموذج، فالبواقي لا يوجد بها ارتباط ذاتي حيث قيمة المعنوية تساوي 0.675 وهي أكبر من $\alpha=0.05$ أي قبول فرضية العدم التي

تنص على أن البواقي لا يوجد بها ارتباط ذاتي وهو مؤشر جيد علي جودة النموذج، فالبواقي لا يوجد بها اختلاف تباين حيث قيمة المعنوية تساوي 0.206 وهي أكبر من $\alpha=0.05$ أي قبول الفرض العدمي الذي ينص على أن البواقي لا يوجد بها اختلاف تباين وهو مؤشر جيد علي جودة نموذج عينة الدراسة، وعليه فإن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، لا يوجد ارتباط ذاتي، ولا يوجد اختلاف في التباين.

اختبار الاستقرار الهيكلي لمعطيات النموذج: ويستخدم للتحقق من خلو النموذج المقدر من وجود تغيرات هيكلية عبر الزمن، وهناك اختبار يمكن استخدامه لذلك الغرض وهو: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM test:

الشكل البياني التالي يوضح نتيجة الاختبار



المصدر: استخدام نموذج CUSUM

من الشكل السابق نلاحظ أن وقوع الشكل البياني لإحصائية (Cusum) الخط الأزرق داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية 5% يدل على أن المعاملات مستقرة. استخدام مقياس اختبار كفاية العينة (KMO) Kaiser-Meyer-Olkin Measure والذي يقوم بمقارنة مقادير معاملات الارتباط لمشاهدة العينة، واختبار Bartlett's Test لتحليل مدي التباين والتحقق من الفروق المتساوية بين متغيرات عينة الدراسة، ومدي ملائمة بيانات متغيرات الدراسة لاكتشاف نسبة التباين، ومدي شدة الارتباط بينها.

KMO and Bartlett's Test

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.	.542
Bartlett's Test of Sphericity Approx. Chi-Square	3.906

Df	3
Sig.	.072

	Initial	Extraction
نسبة معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي	1.000	.006
حجم الإنفاق العام	1.000	.720
معدلات البطالة السنوية	1.000	.684

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Total Variance Explained

Component	Total	Initial Eigenvalues		Extraction Sums of Squared Loadings		
		% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	1.410	47.006	47.006	1.410	47.006	47.006
2	1.054	35.130	82.136			
3	.536	17.864	100.000			

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Component Matrixa

	Component 1
نسبة معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي	-.079
حجم الانفاق العام	.849
معدلات البطالة السنوية	.827

Extraction Method: Principal Component Analysis.

• قياس مدى تحقق فرضيات الدراسة من عدمه:

١. **الفرض الأول:** توجد علاقة طردية متوسطة ذات دلالة معنوية بين متوسط سعر برميل النفط بالدولار ونسبة معدل النمو السنوي للنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية.

٢. **الفرض الثاني:** يوجد علاقة ايجابية طردية قوية ذات دلالة معنوية بين متوسط سعر برميل النفط بالدولار وحجم الإنفاق العام في السعودية.

٣. **الفرض الثالث:** لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية أو رياضية أو إحصائية بين متوسط سعر برميل النفط بالدولار ومعدل البطالة السنوي في السعودية، وتحقق الفرضية الصفرية.

وتتطابق نتائج تلك النماذج القياسية الإحصائية مع فرضيات الدراسة ومع النظرية الاقتصادية الكلية وتتماشي مع بعض الدراسات والنظريات السابقة التي تم عرضها أولاً.

والتفسير الاقتصادي لذلك أن تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة معنوية بين متوسط سعر برميل النفط ومعدل البطالة في السعودية، ويعزى ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الريعي الذي يوجه فوائض النفط غالباً للإنفاق الجاري والدعم الاستهلاكي بدلاً من الاستثمارات الإنتاجية، والفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، فضلاً عن الاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية، كما قد يخفف التضخم أو الركود التضخمي من أي تأثير محتمل، بينما طبيعة العلاقة قد تكون غير خطية أو ذات أثر متأخر لا يظهر في فترة العينة. بالتالي، يؤكد هذا أن خفض البطالة يتطلب توجيه العوائد النفطية نحو استثمارات إنتاجية وبرامج تطوير مهارات القوى العاملة الوطنية، وليس مجرد ارتفاع أسعار النفط.

يمكننا أن نؤكد فيما عرضته هذه الدراسة أن تذبذبات أسعار النفط خاصة إذا كانت سلبية لها آثار حقيقية ملموسة على معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية، فقد تكون طردية أحياناً أو عكسية في بعض الأحيان الأخرى وربما لا تؤثر على بعضها،

ويتضح ذلك جلياً حينما تكون الدولة ريعية، وتعتمد على العوائد النفطية لتمويل الإيرادات العامة للدولة، فتتأثر بأي تغيير طفيف في تلك الأسعار. وكان الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو معرفة مدى استجابة بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - حجم الإنفاق العام - معدلات البطالة) للتذبذبات التي تحدث في أسعار النفط خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٩)، خاصة في الحالة التطبيقية للبحث، فالدول المصدرة للنفط في الأغلب الأعم يكون اقتصادها غير متنوع، ويعتمد بشكل كبير على عائداته في ظل عدم التيقن والتقلبات. وتتجلى التحديات التي تواجه تلك الدول في أشكال الميزانية العامة لها، وتحديد حصص أكبر من حجم العائدات، وللمحد من هذه التقلبات، لابد من تنفيذ إصلاحات هيكلية وجذرية ذات طابع نقدي ومالي بهدف ترسيخ قواعد الاقتصاد الكلي الصحيح، لتصبح محور تحول للاقتصاد يعتمد على الإنتاج والاستثمار. سعت المملكة العربية السعودية لصياغة آليات وإيجاد سبل لتنويع مصادر الدخل القومي، والاعتماد بشكل شبه ثانوي على الإيرادات النفطية، حيث شكّلت فقط ٤٩% من التمويل الكلي للموازنة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، كما ابتكرت أنماط مختلفة من التنمية الاقتصادية الشمولية، وفتح آفاق الاستثمار والسياحة كمشروع نيوم، وتحصيل العائد المالي على المقيمين، وفرض ضريبة القيمة المضافة، وتحرير أسعار المحروقات، والكثير من مصادر تنويع وهيكله الناتج المحلي.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

بعد تحليل آثار علاقة السببية التي تجمع فيما بين تذبذبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وبين متغيرات الدراسة؛ مع التأكيد على الاختلالات الهيكلية الريعية للدولة الحالة التطبيقية (المملكة العربية السعودية) وتحقق بعض فرضيات الدراسة بعد التحليل القياسي فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نعرضها كالآتي:

١- وجود آثار لتذبذبات أسعار النفط في على ذات المؤشرات الاقتصادية الكلية المختارة بالدراسة في المملكة العربية السعودية باعتبارها أكبر الدول المصدرة

للنفط عالميًا، فضلاً عن التأكيد على كونها دولة ريعية تعتمد بصورة كبيرة على الإيرادات النفطية.

٢- عند استعراض نتائج التحليل الإحصائي القياسي تأكد استقرار السلاسل الزمنية لكافة متغيرات دراسة نموذج العينة بعد أخذ الفروق الأولى، كما أنها السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى.

٣- تبين من الدراسة القياسية الإحصائية أنه توجد علاقة طردية متوسطة ذات دلالة معنوية بين متوسط سعر برميل النفط بالدولار الأمريكي ونسبة معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية خلال فترة دراسة نموذج العينة، كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية طردية قوية ذات دلالة معنوية بين متوسط سعر برميل النفط بالدولار الأمريكي وحجم الإنفاق العام الحكومي، كما أوضحت الاختبارات أنه لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية أو إحصائية بين متوسط سعر برميل النفط بالدولار ومعدلات البطالة السنوية.

٤- وجود ارتباط ذاتي بين بواقي السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة.

ثانيًا: التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، فسوف نقدم عدد من التوصيات يمكن أن تساهم في إحداث التغييرات الجذرية للتحويلات الاقتصادية لتحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية، خاصةً في ظل رؤية ٢٠٣٠ وذلك فيما يلي:

١. حتمية وضع العديد من الآليات لترسيخ سبل وطرق دعم التحويلات الاقتصادية للخروج من أفق الاقتصاد الريعي الضيق إلى رحاب رؤي الاقتصاد الإنتاجي الذي لا يعاني في أي مرحلة من الاختلالات الهيكلية بسبب تذبذب ريع النفط.

٢. ضرورة العمل على تغيير مسارات التنمية الاقتصادية لفتح آفاق جديدة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي الحديث، مع التنوع الاقتصادي لمصادر الدخل القومي.

٣. التوجه للاعتماد على مصادر متنوعة للإيرادات العامة للدولة، في ظل التركيز على أن تكون مصادر الدخل تتسم بالديمومة وتعتمد على الإنتاج بكافة أنماطه وليس على أشكال الربيع المختلفة كالنفط ورسوم المقابل المالي للمقيمين وغيرها من مصادر الدخل غير الثابتة.
٤. السعي لوضع برامج توعوية لخفض معدلات النمو السكاني الذي يؤثر معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
٥. إيجاد حلول للبطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة وتسكين المواطنين المؤهلين محل العمالة الوافدة في حالة تساوي الكفاءات الوطنية مع الأجنبية فقط.
٦. ترشيد حجم الإنفاق العام خاصة الإنفاق الحكومي الجاري الاستهلاكي الذي لا يدر ربحاً ولا عائداً علي الدولة، والتوسع في الانفاق الاستثماري الرأسمالي.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية: -

- ١- _____، (٢٠١٥)، "الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- انخفاض أسعار النفط"، البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- ٢- آل درويش، أحمد، وآخرون، (٢٠٢٠)، "المملكة العربية السعودية: معالجة التحديات الاقتصادية الناشئة للحفاظ على النمو"، تقرير صادر من صندوق النقد الدولي، (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).
- ٣- الأمين، بلهوشات محمد، وآخر، (٢٠٢٠)، "أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الإنفاق الحكومي، عرض النقد والتضخم)، دراسة اقتصادية قياسية باستخدام نموذج VAR لحالة الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٧)"، المؤتمر الدولي الثالث حول الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات السواق النفطية العالمية، جمهورية الجزائر.
- ٤- التميمي، على نجيل يوسف، (٢٠١٩)، "تحليل تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق الدولية على الإيرادات العامة في الاقتصاد العراقي للفترة من (٢٠٠٣-٢٠١٥)"، بحث

منشور مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (٣٤)، (أبحاث علم الاقتصاد)، جمهورية العراق.

٥- الجناني، عمار نعيم زغير، وآخر، (٢٠٢٠)، "تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في استجابة السياسة المالية للمملكة العربية السعودية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧)"، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القصيم، المجلد (١٣)، العدد (٢)، المملكة العربية السعودية.

٦- خولة، عدنان، وآخرون، (٢٠١٩)، "أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر وقطر"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد (٢)، جمهورية الجزائر.

٧- دحماني، محمد أدريوش، وآخري، (٢٠١٨)، "أثر صدمات أسعار النفط على ديناميكية النشاط الاقتصادي ومعدلات البطالة- أدلة تجريبية من الجزائر باستخدام نماذج الانحدار الذاتي الهيكلي"، مجلة رؤى اقتصادية، ISSN2253-0088 الجزائر.

٨- الدليمي، علي أحمد درج، وآخر، (٢٠١٨)، "أثر التغيرات في أسعار النفط الخام على الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥)"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (١٠)، العدد (٢١)، جمهورية العراق.

٩- الرواحي، أحمد بن حمد، (٢٠٠٩)، "الأزمة المالية العالمية (الأسباب والتداعيات)"، دائرة المعلومات والبحوث بمجلس الدولة، سلطنة عمان.

١٠- زرواط، فاطمة الزهراء، وآخري، (٢٠١٤)، "أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة الممتدة ١٩٨٠-٢٠١٣)"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، المعهد العربي للتخطيط، دولة الكويت.

١١- زيدان، حاج، (٢٠١٣)، "دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر (١٩٧٠-٢٠١٠)"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، جمهورية الجزائر.

١٢- زيدان، حاج، (٢٠١٩)، "أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر، قراءة تحليلية: ٢٠٠٠-٢٠١٠"، بحث منشور مجلة كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة مستغانم، الجزائر.

- ١٣- شريفة، العابد برينيس، وآخر، (٢٠١٩)، "تحليل أثر تقلبات أسعار النفط علي اقتصاديات بعض الدول العربية"، بحث منشور مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد (٣٥)، المجلد الثاني، المملكة المغربية.
- ١٤- الصكوح، سليمان يحيي أبو القاسم، (٢٠١٥)، "تحليل العلاقة التبادلية بين أسعار النفط العالمية والنمو الاقتصادي"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية.
- ١٥- طاحون، يسري حسين، (٢٠١٥)، "أولويات الانفاق العام وأثر ذلك عيل التنمية الاقتصادية"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ١٦- عبد الحميد، عبد المطلب، (٢٠١٥)، "اقتصاديات البترول والسياسات السعرية البترولية"، ط١، الناشر مكتبة الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- ١٧- عطية، عبد السلام، وآخر، (٢٠١٨)، "تمنجة علاقة أسعار النفط بالنمو الاقتصادي باستخدام بيانات البانل حالة الدول العربية الأعضاء في الأوبك خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٦)"، بحث منشور في مجلة الباحث، العدد (١١٨)، جمهورية الجزائر.
- ١٨- علي، صباح نعمة، (٢٠١٩)، "العلاقة بين أسعار النفط العالمية وبنية الناتج المحلي الإجمالي في العراق"، مجلة الدنانير، العدد (١٦)، جمهورية العراق.
- ١٩- العنزي، سالم محمد معطش، (٢٠١٨)، "قياس أثر التطورات في أسعار النفط على النمو الاقتصادي في دولة الكويت للمدة (١٩٩٠-٢٠١٥): دراسة تطبيقية"، المؤتمر العلمي الدولي التاسع، "الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية، الإنسانية، والطبيعية"، إسطنبول، جمهورية تركيا.
- ٢٠- عيسى، نزهة، (٢٠١٧)، "أثر الصدمات النفطية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (الإنفاق الحكومي، البطالة، التضخم، المديونية) دراسة تحليلية قياسية في الجزائر للفترة (١٩٧٠-٢٠١٥)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي، جمهورية الجزائر.
- ٢١- محمد، قلي، (٢٠٢١)، "آثار صدمات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي الكلي لاقتصادات منظمة الأوبك: دراسة قياسية باستخدام نماذج PVAR ونماذج PVECM، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد (١١)، العدد (٢)، جمهورية الجزائر.

- ٢٢- المرابط، محمد جمعة، وآخرون، (٢٠١٩)، " أثر تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة بين ليبيا والمملكة العربية السعودية في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧"، المجلد ١٠ العدد الثاني- الجزء الأول، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، جمهورية مصر العربية.
- ٢٣- المصباح، عماد الدين، وآخر، (٢٠١٨)، "تأثير تغيرات أسعار النفط في الأداء الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد العشرون العدد الثاني، المعهد العربي للتخطيط، دولة الكويت.
- ٢٤- موسي، آسية، وآخري، (٢٠١٩)، "أثر صدمات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١٨)"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد (٦)، العدد (٤)، جمهورية الجزائر.

ثانيًا: المراجع باللغات الأجنبية

- 1- A. M. Slama Shamonm, (2018), "The Impact of Oil Price Swings on public budget in Saudi Arabia: An Empirical Study by Using the Johansen Co-Integration and Error Correction Model for the Period (1981-2014). International journal of Research in Business Studies and Management. ISSN 2394-5923
- 2- Alali. F. (2017). "Analyzing the Effects of Oil Price Shocks on Asset Prices: Evidence from UK Firms". International Journal of Economics and Financial Issues, 7 (4).
- 3- Alkhatlan, K.A. *(2013). "Contribution of Oil in Economics Growth of Saudi Arabia" Applied Economics Letters. 20 (4).
- 4- Dizagi, S. F. (2014), "The effects of oil shocks on government expenditures and government revenues nexus" (with an application to Iran's sanctions). Economics Modelling.
- 5- Eltony, M. N., & Al-Awadi, M. (2001). "Oil Price fluctuations and their impact of on the Macroeconomics Variables of Kuwait: case Study using a VAR model" International Journal of Energy Research. ISSN 2395-5933
- 6- Goblan J. Algahtani. (2016), "The Effects of Oil Prices Shocks on Economics Activity in Saudi Arabia: Econometric Approach", International Journal of Business and Management.
- 7- Moayed H. Al Rasasi, and Others, (2018), "oil Revenues and Economics Growth in Saudi Arabia" SAMA (Working Paper), World Bank.
- 8- Musa Foudeh, (2017) "The Long Run Effects of Oil Prices on Economics Growth: The Case of Saudi Arabia", International Journal of Energy Economics and Policy.



- 9- Simohammed, and Others, (2015), “**The Impact of Oil Prices on Macroeconomic Fundamentals, Monetary Policy and Stock Market for eight Middle East and North Africa Countries**”, Munich Personal REPEC. Archive.
- 10- Tarek Tawfik, (٢٠١٧), “**Oil revenue, Public Spending, Gross Domestic Product and Employment in Saudi Arabia**”. International Journal of Energy Economics and Policy (IJEEP).